الفصل الثاني
الإعراب والبناء

obeikandl.com

* الإعراب والبناء:

الإعراب لغة: يأتي لمعانٍ عديدةٍ هي الإبانة، والإعراب مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه، أي مبيّن له وموّضح عنه، ومنه عرّبت الفرس تعريبًا إذا بزغته، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيا من أمره عندما تنسف أسفل حافره[١].

ومنها أيضًا الإجالة: عرّبت الدابة أي جالت في مرعاها، ومن معناه أيضًا التحسين، فيقال أعربت الشيء حسنتُه، ويأتي لمعنى التغيير في قوله عرّبت المعدة أي غيرتها، ويأتي بمعنى إزالة الفساد: أعربت الشيء أي أزلت فساده، ويأتي بمعنى الفصاحة فتقول: أعرب فلان كان فصيحًا في العربية وأعرب الاسم الأعجمي أي نطق به على منهاج العرب، ويأتي بمعنى أعطى العربون مثل أعرب في البيع، أو تكلم بالفحش، أو صارت له خيل عُراب أولد له ولدا عربي اللون فمعاني أعرب عشرة معانٍ أجملها السيوطي وقال: والمناسب للمعنى الاصطلاحي الأول؛ إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة[٢].

وفي ذلك يقول الثمانيني: «قيل: الإعراب في اللغة هو البيان، يدل على ذلك شيئان:

أحدهما: قول النبي ﷺ: «**الثيِّبُ تُعربُ عن نفْسها**»[٣] أي: إذا قيل لها أتزوجُك أم لا، تقول بلسانها: نعم، أو لا، فبين لسانها عما في قلبها.

والجواب الثاني: أن العرب تقول: أعرب المُهْرُ عن نفسه، إذا صهَل، فاستدل بصهيله على أصله أكريم هو أم هجين، فلذلك جعل الإعراب للأسماء، لأنه يبين الفاعل من المفعول، ولا يشتق الإعراب من قولهم: عربت معدته، إذا فسدت لأن الإعراب صلاح فلا يجوز أن يكون فسادًا.

---

(١) انظر: لسان العرب مادة (عرب)، والقاموس المحيط مادة (عرب)، والكامل ٦/ ١٦٨، وشرح المفصل ١/ ٧٢، وهمع الهوامع ١/ ٤٠، والخصائص ١/ ٣٥- ٣٦.

(٢) انظر: لسان العرب مادة (عرب)، وتاج العروس مادة (عرب)، وهمع الهوامع ١/ ٤٠، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٥٢.

(٣) سنن ابن ماجة ١/ ٣١٥.

وقد قال بعض النحويين: الإعراب هو أيضًا فسادٌ، ويكون في آخر الكلمة لتنقلها في حركات الإعراب»[١].

أما الإعراب اصطلاحًا: فهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه وشكر سعيدًا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرج واحدًا لاستُبْهِم أحدهما من صاحبه[٢].

ويتضح من هذا التعريف أن الصلة وثيقة بين الإعراب والمعنى دون الفصل بينهما، ورفع الكلمة علم على أنها فاعل ونصبها علم على أنها مفعول، ولولا الإعراب الموجود على آخر الكلمة وتنوعه لأدى ذلك إلى الإبهام بالدلالة والغموض في المعنى[٣].

وحدّ بعض النحاة الإعراب بقولهم: «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب، وهو الآخر، ومحل الإعراب آخر الكلمة نحو: الدال من زيد والميم من يقوم، وبما نزل منزلته من الأفعال الخمسة، فإن علامة الإعراب فيها النون، وحذفها وليست آخر الكلمة، ومذهب البصريين: أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب ما عملت هذه المعاني من الصيغة.

وقال الكوفيون: إنه أصل فيهما، لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، وبالنصب نهى عن الجمع بينهما، وبالجزم نهى عنهما مطلقًا، وبالرفع منهى عن الأول وإباحة الثاني»[٤].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٥٦، وشرح اللمع١/ ٢١١- ٢١٢.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٣٥، وهمع الهوامع ١/ ٤١، وشرح ابن مالك على التسهيل ١/ ٥٣، وشذور الذهب ص٣٣، وشرح ألفية ابن مالك ١/ ١٨٨.

(٣) انظر: أصول النحو العربي لمحمود سليمان ياقوت ص٤٧٢.

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٣٧، وحاشية الصبان ١/ ٥- ٥٤، ٦٣- ٦٦، وهمع الهوامع ١/ ١٦- ١٨.

وقد رجّح الثمانيني رأي البصريين في أن الأعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال بقوله:

«الإعراب في أول الوضع لا يستحقه إلا الأسماء فقط دون الأفعال والحروف، وإنما استحقته الأسماء لتفرق بين فاعلها ومفعولها، والفعل والحرف ليس فيهما فاعل، ولا مفعول فلم يحتاجا إلى الإعراب.

وقال بعض النحويين لما كان الاسم يدل على معان مختلفة بصيغة واحدة احتاج إلى قرينة تفصل بين المعاني، وتلك القرينة هي الإعراب.

وأما الفعل فإنه لا يحتاج إلى الإعراب لأمرين: أحدهما: أنه لا يكون فاعلًا ولا مفعولًا، فلما لم يكن كذلك لم يحتج إلى الإعراب»[١]، وما ذهب إليه الثمانيني هو مرجح عند حذاق النحويين[٢].

وقد عرّف الثمانيني الإعراب بقوله: «اختلاف الآخر لاختلاف العوامل في الأول، وقال قوم: حدّ الإعراب هو كل حركة أو سكون يطرأ على آخر المعرب بعد تمام بنيته في اللفظ أو في التقدير، لأنه يحدث عن عامل ظاهر أو مقدّر، ويبطل ببطلانه، وهذا هو الإعراب الحقيقي لأنه يطرد، فأما الإعراب الذي ليس بحقيقي فهو يكون بحروف إما من الكلمة أو زائد عليها، ولما كان الإعراب ينقسم أقسامًا لقبوا كل قسم منه ليتميز بعضه عن بعض، ويتميز من ألقاب البناء أيضًا فقالوا: رفع ونصب وجر وجزم»[٣].

أما البناء لغة: بنى الشيء بنيًا وبناءً وبنيانا، أقام جداره ونحوه، وقد بنى فلان بزوجته أي دخل بها، وقد استعمل الفعل بنى في كثير من المعاني المجازية نحو استعارتهم ذلك في الشرف والمجد يقال: بنى مجده وبنى شرفه[٤].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٥٥، وشرح اللمع١/ ٢١٠- ٢١١.

(٢) انظر: تعليق الفرائد للدماميني ١/ ١٢٥.

(٣) الفوائد والقواعد ص٥٧، وشرح اللمع١/ ٢١٣.

(٤) انظر: لسان العرب مادة (بنى).

وقد ربط ابن جني المعنى الاصطلاحي للبناء بالمعنى اللغوي فقال: «وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا، من السكون أو الحركة، ولا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناءً لأنه لما لزم ضربًا واحدًا فلم يتغير الإعراب سمى بناء، من حيث كان البناء لازمًا موضعه، لا يزول من مكان إلى غير....»[(١)].

وفي ذلك يقول الثمانيني: «فهو لزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون لا يبطل بعامل، كما أنه لم يحدث بعامل، فالبناء حكم يجب عن علة، والإعراب حكم يجب عن عامل»[(٢)].

وقال أيضًا في كل من الإعراب والبناء:

«والإعراب والبناءُ يتساويان في اللفظ، ويتضادان في المعنى، لأن الإعراب يزول وينتقل، والبناء يلزم ويثبت، وكل رفع ضم، وليس كل ضم رفعًا، وكل جر كسر، وليس كل كسر جرًا، وكل نصب فتح، وليس كل فتح نصبًا، وكل جزم وقف، وليس كل وقف جزمًا، و(ألقاب الإعراب) هي: الرفع والنصب والجر والجزم، و(ألقاب البناء) هي: الضم والكسر والوقف والفتح.

وإن عبرت عن (الإعراب) بالضم والكسر والفتح والوقف فهو جائز؛ لأنك وضعت العام موضع الخاص، فدخل الخاص في العام وهذا جائز، وإن لم تكن محققًا.

وإذا عبّرت عن (البناء) بالرفع والنصب والجر والجزم فقد وضعت الخاص موضع العام فهو غير جائز»[(٣)].

وأضاف الثمانيني: «ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته، إنما يريد حدوث البناء في الأسماء،

---

(١) الخصائص ١/ ٣٨- ٤١، وانظر: حاشية الصبان ١/ ٤٩، ٦٦، وهمع الهوامع ١/ ٥٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٨٠ ٣٣.

(٢) الفوائد والقواعد ص٥٨، وشرح اللمع ١/ ٢١٤.

(٣) الفوائد والقواعد ص٥٨، وشرح اللمع ١/ ٢١٤.

لأنا بيّنا أن أصل الأسماء الإعراب، وإنما البناء حادثٌ فيها. وأصل الأفعال البناء، وإنما الإعراب حادثٌ في قسم منها»[١].

وقد تحدث عن المعرب والمبنى قبل أن يتحدث عن البناء والإعراب راجعًا ذلك أن الإعراب يفتقر إلى تقدم المعرب كافتقاد الحال إلى المحل، وأن البناء يفتقر «إلى تقدم (المبنيّ) وجب أن يقدم الكلام في المحتاج إليه على المحتاج، والمحتاج إليه هو المُعْرب والمبني.

وليس الإعراب في الحقيقة حالًا في المعرب، ولا البناء حالًا في المبني، لأنها كلها أصوات وأعراض، والأعراض لا يحل بعضها في بعض، لأن ذلك محال، وإنما اعتبر النحويون الأصوات فوجدوا صوتًا أقوى من صوت، فسمّوا الأقوى متحركًا سواء كانت حركته إعرابًا أو بناءً، وسمّوا الأضعف ساكنًا سواء كان سكونه إعرابًا أو بناءً، وهذا إذا اعتبره من له حسّ صحيح وجده، كما ذكرنا، ألا ترى أن قولنا (أوٌّ) أقوى من قولنا (أوْ)، و(لَوْ) أضعفُ من قولنا (لَوٌّ)»[٢].

وما رآه الثمانيني واجبًا غير ملتزم به عند غيره من النحاة، فقد رأى وجوب تقديم المعرب والمبنى على الإعراب والبناء هذا من وجهة نظره فقط، ولم يلتزم النحاة بذلك[٣].

وقال الثمانيني: «إن المعرب يفيد الكلمة والإعراب، وليس أريد بالإعراب أنه موجود فيها، وإنما أريد كونها مستحقة للإعراب، ألا ترى أنا نقول: (زيدٌ) معرب، ونحن واقفون عليه، فكذلك هذا، لأنا نريد كونه مستحقًا للإعراب، لا وجود الإعراب فيها.

و(المبنيّ) يفيد الكلمة واستحقاق البناء، والبناء يكون عن علة تلزم المبنيّ فلا يغير البناء؛ لأنه لم

---

(١) الفوائد والقواعد ص٥٩، وشرح اللمع ١/ ٢١٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص٥١، وشرح اللمع ١/ ٢٠٦. وانظر: شرح المفصل ١/ ٤٩.

(٣) انظر: شرح التصريح ١/ ٥٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٥٢.

obeikandi.com

يقوَ على بطلان العلة التي توجب البناء»[١].

ونبّه الثمانيني على ضرورة: «أن يحدّ الإعراب، ويحدّ البناء، ويحدّ المُعرب ويحد المبني، فأما (المُعرب) فهو الذي يجب أن يختلف آخره في اللفظ، أو في التقدير بأكثر من حركة واحدة، لاختلاف العوامل في أوله في اللفظ أو في التقدير... فأما (المبني) فهو ما لزم آخره طريقة واحدة، ولم يجز للعوامل أن تغيره عما بني عليه لأن العلة التي أوجبت له البناء موجودة فيه، ولم يقو العامل على إبطال العلة فيبطل حكمها»[٢].

وكما بيّن الثمانيني أن الإعراب أصلٌ في الأسماء فرع في الأفعال وضّح أن القسم الثالث من أقسام الكلام وهو «الحرف لم يحتج إلى الإعراب لوجهين:

أحدهما: أنه لا يكون فاعلًا ولا مفعولًا، فلما لم تتعاقب هذه المعاني عليه لم يحتج إلى الإعراب.

والجواب الثاني: أن الحرف هو على تقدير جُزء من الاسم والفعل، والجزء الواحد لا يستحق إعرابًا، إلا أن قسمًا من الأفعال ضارع الأسماء- بمعنى- شابهها- فجذبته الأسماء من البناء الذي هو أصله إلى الإعراب الذي يستحقه، كما أن قسمًا من الأسماء أشبه الحروف، فجذبته الحروف من الإعراب الذي يستحقه إلى البناء الذي تستحقه الحروف، كما أن قسمًا من الأسماء أشبه الأفعال فاعمل عمل الأفعال»[٣].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٥١، وشرح اللمع ١/ ٢٠٦.

(٢) الفوائد والقواعد ص٥٧، وشرح اللمع ١/ ٢١٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص٥٦، وشرح اللمع ١/ ٢١١.

obeikandi.com

*** الإعراب وأنواع الكلمة:**

إن مقولة أصالة الإعراب في الأسماء لا تسلم للنحاة؛ إذ منهم من يرى أن الإعراب أصلٌ في الأسماء وفي الأفعال معًا، ومنهم من يرى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء(١).

والإعراب عند الثمانيني: «مشترك ومختص: فأما (الجر) فهو يختص بالأسماء ولا يدخل على الأفعال. و(الجزم) يختص بالأفعال المضارعة ولا يدخل على الأسماء.

و(الرفع والنصب) مشترك في الأسماء المعربة والأفعال المضارعة، إذا لم تكن في الفعل نون تأنيث، ولا نون تأكيد»(٢).

ونلاحظ أن الثمانيني بيّن أن الجر اختص بالأسماء؛ لأنه يكون بحروف يصح معانيها في الأسماء ويستحيل في الأفعال، والحرف إنما يدخل حيث يصح معناه، كما جعل الجزم مختص بالأفعال؛ لأنه يكون بحروف تصح معانيها بالأفعال، وإن الفعل فرع ومشتق فخفف بقطع الحركة عنه(٣).

ويفهم من كلام الثمانيني السابق أنه رجّح رأي البصريين على الكوفيين في كون الأصل هو المصدر والفعل مشتق وفرع عنه(٤).

وبيّن الثمانيني أن الجزم يمتنع في الأسماء فقال: «إن الجزم يكون بحروف لا يصح دخولها على الأسماء، لأن معانيها لا تصحُّ في الأسماء. وإنّ الاسم لو جزم لالتبس المُعرب بالمبنيّ، وإن الاسم فيه إعراب وتنوين، فلو دخل الجازم عليه لم يخْلُ أن يحذف الإعراب والتنوين جميعًا، أو يحذف الإعراب، ويبقى التنوين، أو يحذف التنوين ويبقى الإعراب، فلو حذف التنوين وحده لم يجز؛ لأن الجازم إنما يحذف

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٧، وشرح المفصل ١/ ٤٩.

(٢) الفوائد والقواعد ص٥٨، وشرح اللمع ١/ ٢١٤- ٢١٥.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٥٩- ٦١.

(٤) انظر مسألة المصدر أصل أم الفعل في: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٣٥- ٢٤٤.

obeikandi.com

الإعراب، ولا يحذف ما ليس بإعراب، ولو حذف الإعراب والتنوين لأجحف بالكلمة، ولو حذف الإعراب وحده لأدى إلى وجوه من الفساد.

منها أنه كان يجتمع ثلاثة سواكن في مثل (زيْد) وهي الياء، والدال، والتنوين. واجتماع ثلاثة سواكن محال، وكان يجتمع ساكنان في مثل (جعْفَر)، وهو سكون الراء والتنوين، وهم لا يجمعون بين ساكنين إلا إذا كان الأول حرف لين والثاني مشددًا»[(١)].

ويلاحظ البحث أن الثمانيني نهج نهج غيره من النحاة ممن لم يفرقوا بين حدي المدّ واللين من حروف العلة، ومن الأصلح التفريق بينهما. وذلك لأن لحروف العلة حالتين: أن تكون متحركة وتسمّى حرف علة، أو تكون ساكنة ولها حالتان: فإن سبقت الساكنة بحركة مجانسة لها فهي حرف مدّ مثل (قال يقول، يقيل) وإن سبقت بحركة من غير جنسها فهي حرف لين، ولا يكون ذلك إلا مع الواو والياء مثل خوْف وصيْف، وأما الألف فهي حرف مدّ أبدًا.

وقد عبّر الثمانيني عن الإعراب بالضم والكسر والفتح والوقف فهو جائز؛ لأنك وضعت العام موضع الخاص فدخل الخاص في العام وهذا جائز، وإن لم تكن محققا[(٢)].

ومن الملاحظ أن الثمانيني سار على نهج أستاذه ابن جني في التعبير عن السكون بالوقف، لأن السكون هو فى الأصل بالوقف[(٣)].

والبناء عند الثمانيني على أربعة أضرب، وهو بعدد الإعراب بالضم والكسر والفتح والوقف، وقد خص الضم والكسر بالأسماء والحروف، وليس في الفعل كسر لازم أو ضم لازم؛ فقال:

«والأسماءُ قد بُنيت على أربعة أضرب: على الضمّ والفتح والكسر والوقف فمثال الوقف في

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٦١، وشرح اللمع ١/ ٢١٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص٥٨، وشرح اللمع ١/ ٢١٤.

(٣) انظر: اللمع ص١٦، وشرح المفصل ٩/ ٦٧.

الأسماء: (مَنْ، وكَمْ، وإذْ، وإذا، ومتَى، وأنّى)، ومثال الفتح: (أينَ، وكيفَ، وثمَّ، وأيَّانَ)، ومثال الكسر: (أمْسِ، وهؤلاءِ، وحذارِ، ومناعِ، ونزالِ)، ومثال ما بني على الضمّ: (حيثُ، وقبْلُ، وبعْدُ)، وكل واحدٍ من هذه المبنيات فإنما بني لعلة أوجبت بناءه»[١].

وقال الثمانيني عن بناء الأفعال: الماضي والمضارع والأمر:

«وأما (الفعل) فقد بني على الفتح وعلى الوقف.

فأما آخِرُ الماضي فهو مبني على الفتح، إلا أن تعرض له علّة توجب ضمه أو وقفه، وهذا قد ذكرته في إعراب الأفعال وبنائها.

فأما (المضارع) فإذا اتصلت به نون التأنيث بني على الوقف، نحو: (يضْرِبْنَ) وإذا اتصلت به نون التوكيد بني على الفتح، نحو: (تضْربَنّ، وتجلسنَ).

وكل أمر لمواجه ليست في أوله إحدى الزوائد الأربع فهو مبني على الوقف، نحو: أحسن، وأجمل، واضرب، واسكت، واكتب، واجلس»[٢].

وعندما تحدث عن بنية الماضي قال الثمانيني: الثلاثي يفتح أوله في المضارع والرباعي يضم أوله، وما زاد عن الأربعة يفتح أوله نحو ضرب، أكرم، استخرج فنقول يضرب ويُكرم ويستخرج، ومما انفرد به الثمانيني في ذلك عمن قبله جواز ضم حرف المضارعة في الخماسي والسداسي فذكر أن قومًا من العرب يضمونها[٣].

وفي ذلك يقول أبو حيان أيضًا: «وشذ ما روى الثمانيني من ضم الياء في قولك يُستخرج وهو مبني

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٢، وشرح اللمع ١/ ٢١٨- ٢١٩.

(٢) الفوائد والقواعد ص٦٣، وشرح اللمع ١/ ٢١٩.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٣، وشرح اللمع ١/ ٢٢٩- ٢٣٠.

obeikandi.com

للفاعل»[١].

وبيّن سبب بناء الحروف فقال: «إنما بنيت على تقدير جزء من الفعل والاسم، وقد بنيت على أربعة أضرب: «على الضم، والفتح، والكسر، والوقف، فمثال الوقف: (نعمْ، وأجلْ، وهلْ، وبلْ)، ومثال الفتح: (ربَّ، وسوفَ، وإنَّ، وثمَّ)، ومثال الكسر: (جيرِ- بمعنى- نعم)، وباء الإضافة ولامها، نحو: (لزيد، وبزيد)»[٢].

وبيّن أن هناك قومًا يفتحون لام الجر، واعترض عليهم؛ فقال: «لام الجر حركوها بالكسر مع الاسم الظاهر ليفرقوا بينها وبين لام الابتداء إذا قلت: (لزيْدٌ مُنطلقٌ) وقد فتحها[٣] قوم- وهم عُكْلُ- وقالوا: حركة ما بعدها مرفوع. وهذا الذي قالوا يفسد من وجوه:

منها أنا إذا وقفنا على الاسم لم يُدْرَ أمجرور هو أم مرفوع.

ومنها: أنه يقع بعدها المبنيّ فلا يُدرى هل هو في موضع جرّ أو في موضع رفع.

ومنها: أنه يقع بعدها المقصور فلا يُدرى هل هو في موضع جر أو في موضع نصب.

ومنها: أنا إذا احتجنا إلى الفرق بين شيئين فينبغي أن يجعل الفرق فيهما لهما لا في غيرهما.

فإذا دخلت (لام) الجر على المضمر انفتحت على الأصل الذي لها؛ لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها، ولم يلتبس بلام الابتداء؛ لأن صورة المضمر الذي بعد كل واحد منهما يخالف صورة الآخر.

تقول في لام الابتداء: (لأنا، ولأنتَ، فهذا المضمر في موضع رفع كما تقول في الظاهر (لزيدٌ

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٨٨.

(٢) الفوائد والقواعد ص٦٣، وشرح اللمع ١/ ٢١٩- ٢٢٠.

(٣) من يفتح لام الجر فإنما يرجع بها إلى الأصل كما هي مع الضمير في نحو: (له، ولك) والدلالة على ذلك الأصل قولهم: (يا لبكر) بالفتح على الأصل، لأنهم قد علموا أن تلك اللام لا تدخل هاهنا، انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٦، والمقتضب ١/ ٢٥٤، وشرح المفصل ٨/ ٢٦.

مُنطلقٌ)»[١].

وتقول في لام الجر: (لي، وله، ولها) فهذه المضمرات في موضع جرّ، كما تقول: (لزيدٍ) في الظاهر. وفي ذلك يقول سيبويه: «حركة اللام الجارة في نحو (لعبد الله مالٌ) بقوله (وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء) وقال في فتحها مع الضمير: (فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع»[٢].

وتحدث الثمانيني عن بناء (كم) الخبرية والاستفهامية فقال: «وأما (كم) فإنما بُنيت في الخبر حملًا لها على (رب)، والعربُ تحمل الشيء على نقيضه، كما تحمله على نظيره.

وبنوها في الاستفهام لتضمنها معنى همزة الاستفهام[٣]، وبنيت على السكون؛ لأنه أصل في البناء»[٤].

ويتضح مما سبق أن الثمانيني لم يقل بتركيب (كم) من حرفين، كما قال الكوفيون، بل نهج نهج شيخه ابن جني وجمهور البصريين في أنها مفردة وبنيت للشبه المعنوي والوضعي[٥].

والأصل في (كيف، وأين، وأيان) أنها على السكون وحُرّك الآخر بالفتح للالتقاء الساكنين

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٦.

(٣) ذكر المرادي العلة المذكورة في باب (كم) وغيرها، ثم عقب بقوله (والتعليل بالشبه الوضعي كاف في بنائهما) ونقل الصبان أن ابن جني اعترض على من اعتل لبناء (كم، ومن) بأنهما وضعا على حرفين، فأشبها هل، بل، انظر:توضيح المقاصد للمرادي ٥/ ٣٣٢، وحاشية الصبان ٢/ ٧٨.
وقد ذكر الشاطبي إن علة بناء (كم) الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية، ومعنى (رب) التكثيرية أن كانت خبرية، ولو عرف الصبان أن هذا الرأي للثمانيني لنسبه إلى صاحبه. انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٥٨.

(٤) الفوائد والقواعد ص٦٧، وشرح اللمع ١/ ٢٢٣.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٩٨- ٣٠٣.

فالحرف قبل الأخير ساكن[١].

إضافة إلى أنه تحدث عن بناء (ثم، وهناك، وهنالك) بأنها بنيت للزوم الإشارة لها وبنوا هناك وهنالك على السكون؛ لأنه الأصل و(مَن) مبنية سواء كانت استفهامًا أو شرطًا أو اسم موصول، استفهامًا لأنها نابت عن الهمزة وشرطًا لأنها نابت عن إن، واسم موصول؛ لأنها تفتقر إلى الصلة، وكذلك (ما) على النقيض (أي) فإنها بقياس الشبه تبنى، ولكنها أعربت تشبيهًا لها بنقيضها (كل) ونظيرها (بعض) والشيء يحمل على نقيضه ونظيره[٢].

وقد خالف الثمانيني ثعلبًا لأنه رأى أن (أيًا) لا تكون موصولة أصلًا فقال: «لم يُسمع أيّهم هو فاضلٌ جاءني»[٣]، وهو بذلك ذهب مذهب الكوفيين بأن أيّ الموصولة معربة بكل أحوالها، على عكس البصريين الذين قالوا إنها تُبنى إذا كانت مضافة وقد حذف صدر صلتها، واستدل البصريون بأن القياس كان يقتضي بناء (أيّ) الموصولة في كل أحوالها، ولكنها حملت على نقيضها (كل) ونظيرها (بعض) فأعربت، ولما نقصت- أي- عند حذف العائد ردت إلى القياس، وهو البناء[٤].

وقد حصر الثمانيني خلاف العرب حول (أمس) فقال: «أهل الحجاز ضمنوها معنى لام التعريف، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني، فبناها أهل الحجاز لهذا الوجه فسكنت سينها واجتمع في آخرها ساكنان، وهما الميم والسين فحركوا السين بالكسر على أصل التقاء الساكنين، فإذا قالوا: (الأمس) فليس الألف واللام هاهنا هي التي تضمن الاسم معناها يدلك على ذلك بقاؤها على البناء، ولو كانت هي التي تضمنت معناها لوجب أن تعرب، وإنما هذه الألف زائدة»[٥].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٧- ٦٨، وشرح اللمع ١/ ٢٢٣- ٢٢٤.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٨- ٦٩، وشرح اللمع ١/ ٢٢٥.

(٣) انظر: مغني اللبيب ١/ ٧٧.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٩- ٧١٢.

(٥) الفوائد والقواعد ص٦٩، وشرح اللمع ١/ ٢٢٦.

وقال سيبويه: «وقد زعم الخليل أن قولهم: لقيتُه أمس، إنما أصله: لقيته بالأمس، وقال: ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفًا على اللسان... ولا يقوى قول الخليل في (أمس) لأنك تقول: (ذهب أمْس بما فيه)»[١].

ورأي سيبويه هو ما أخذ به الثمانيني من بناء أمس، وهي لغة أهل الحجاز وقوم من العرب[٢] يقولون: ما ضمناها معنى الألف واللام، ولكنا عدلناها عنها، فهؤلاء يعربون (أمس) إعراب ما لا ينصرف، ويدخله الرفع والنصب، ويمتنع منه الجر والتنوين، ويكون في موضع الجر منصوبًا فيقولون: (ما رأيتُه منذُ أمسَ) فينصبونه في موضع الجرّ، وقد جاء في الشعر:

لقد رأيت عجبًا مُذْ أمْسا عجائزًا مثلَ السَعالى خمْسا[٣]

ويروى: خُمسًا يعني (شدادًا).

فإن صغروا (أمس) أو ثنَّوه أو جمعوه أو أضيف أعرب بلا خلاف بين العرب[٤].

وبيّن الثمانيني أن (إذا) بنيت لأن فيها معنى الشرط، وأما (إذ) فإنما بنيت لأنها تفتقر إلى إضافة توضحها وتصحح معناها كافتقار الحرف إلى ما يوضح معناه[٥]. وختم حديثه عن بناء الظروف بـ(حيث) فقال: «فإنما بنيت لأنها تفتقر إلى إضافة توضّح معناها وتصححه، كما افتقرت (إذ) فبنيت لهذا المعنى، واجتمع في آخرها ساكنان وهما الياء والثاء فيمن قال: (حيْثُ)، والواو والثاء فيمن قالوا:

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٦٣، ١٦٤.

(٢) هم بنو تميم، فهم يعربون أمس إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الأنس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فإن فقد شرطًا من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه. انظر: الكتاب ٣/ ٢٨٣، وحاشية الدسوقي على المغني ١/ ٩٥.

(٣) البيت من الرجز، ومجهول قائله، انظر: نوادر أبي زيد ص٥٧، والكتاب ٣/ ٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٧، والخزانة ٧/ ١٦٧.

(٤) الفوائد والقواعد ص٦٩، وشرح اللمع ١/ ٢٢٦.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٠، وشرح اللمع ١/ ٢٢٧.

(حوْث) فلما اجتمع ساكنان، ولم يجز أن يحركوا الياء ولا الواو؛ لأنها كانت تنقلب ألفًا، وتسقط لسكونها وسكون الثاء، فلما كان يؤدي حركتها إلى هذا الإعلال الثاني حركوا الثاء لالتقاء الساكنين، فمن كسرها فعلى ما يجب في أصل التقاء الساكنين، ومن فتحها فإنه استثقل الضمة والكسرة بعد الياء والواو، كما يستثقلها في الياء والواو؛ لأن الحركة إذا جاوزت الحرف فكأنها فيه»[١].

وفي ذلك يقول سيبويه: «في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة (أين، متى، وكيف، حيث، وإذ، وإذا، وقبل وبعد) فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبه بالأصوات، وبما ليس باسم ولا ظرف، فإذا التقى في شيء منها حرفان ساكنان حركوا الآخر منهما فقالوا: (قبلُ، وبعدُ، حيثُ) فإنهم يحركونهم بالضمة، وقال: بعضهم (حيث) شبهه بأين»[٢].

وأضاف الثمانيني: «ومن ضم الثاء قال الإضافة إلى الجملة كـ(لا إضافة)، لأن أصل الإضافة أن يكون إلى المفرد لا إلى الجمل، فلما لم يعتد بالإضافة إلى الجملة صار كأنه قطع الجملة، وضمن الاسم معناها فأشبهت (قبلُ، وبعْدُ) فحركت بالضم كما حركت (قبلُ وبعْدُ)»[٣].

وبعد ذلك تطّرق الثمانيني إلى باب إعراب الاسم الواحد فقال: «الاسم المعرب على ضربين صحيح ومعتل ويراد بالصحة والاعتلال أن حرف الإعراب منه، فالمعتل ما كان حرف إعرابه ألف ساكنة نحو (عصا)، ويقال له المقصور، أو يكون حرف إعرابه ياء خفيفة قبلها كسره نحو: (قاضٍ)، ويقال له المنقوص، وما عدا هذين صحيح الآخر»[٤].

وهذا الباب مما يبيّن فيه إعراب الاسم الواحد من المعرفة والنكرة والمضاف وفيه الألف واللام

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٠، وشرح اللمع ١/ ٢٢٧.
(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٢، ٢٩٩.
(٣) الفوائد والقواعد ص٧٠، وشرح اللمع ١/ ٢٢٧.
(٤) الفوائد والقواعد ص٧٣، وشرح اللمع ١/ ٢٣١.

والمنصرف وغير المنصرف[١].

والإعراب يخص الكلمة المفردة حالة ورودها في جملة لا حالة عزلتها عن السياق واستقلالها عن الكلام[٢].

وأن ما يقع موقع الكلمة المفردة يأخذ حكمها الذي يقتضيه الموقع من الإعراب[٣].

وقال عن المنصرف: «هو الذي لم يشابه الأفعال، وتدخله أربعة أشياء رفع ونصب وجر وتنوين، تقول: هذا زيدٌ ورجلٌ، ورأيت زيدًا ورجلًا، ومررت بزيد ورجلٍ، فضم آخره علامة الرفع وفتح آخره علامة النصب وكسر آخره علامة الجر، ودخله التنوين علامة للتصرف والتمكن»[٤].

وقال بعض الكوفيين: إنما دخله التنوين ليفرّق بين الاسم والفعل[٥]، وقال ابن جني: «إنما دخل التنوين الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم»[٦]، وهو الواحد النكرة، فالنكرة أخف الأسماء وأمكنها وهي التي تستحق التنوين والجرّ، نحو: (رجل وفرس)[٧].

وبيّن الثمانيني أن: «الأسماء المعربة ترتب في الثقل والخفة على ثلاثة أقسام: قسم ثقيل في الغاية، وقسم خفيف في الغاية، وقسم متوسط لأنه لم يكمل ثقله.

فأما الثقيل في الغاية فهو ما لا ينصرف، نحو: (أحمد، وزينب) فهذا القسم قد أكمل فيه الثقل فهو يدخله الرفع والنصب، ويمتنع فيه الجرّ والتنوين لأنه أشبه الفعل من وجهين»[٨].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٣، وشرح اللمع ١/ ٢٣١.

(٢) انظر: حاشية الصبان ١/ ٤٨، و الأشباه والنظائر ٢/ ٥٤، وشرح الكافية ١/ ١٧، وهمع الهوامع ١/ ١٢.

(٣) انظر: الخصائص ٣/ ١٧٧، ١٧٨.

(٤) الفوائد والقواعد ص٧٤، وشرح اللمع ١/ ٢٣١.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٥.

(٦) اللمع لابن جني ص٥٩.

(٧) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٤، وشرح اللمع ١/ ٢٣٢، وانظر شرح الأشموني ١/ ٦٢، والمقتضب ٤/ ٢٧٦.

(٨) الفوائد والقواعد ص٧٤- ٧٥، وشرح اللمع ١/ ٢٣٢.

وأضاف الثمانيني: «وقد زعم بعض النحويين: أن جميع ما لا ينصرف إنما لم ينصرف لأنه غلب عليه (شبه) الفعل[١] فدخله من الإعراب ما يدخل في الفعل وهو الرفع والنصب، وامتنع منه ما يمتنع دخوله في الفعل وهو الجرّ والتنوين»[٢].

وأضاف الثمانيني: «وأما الخفيف في الغاية فنحو: (رجل وغلام) فهذا لا شبه له بالفعل الذي يدخله الرفع والنصب والجرّ والتنوين.

وأما المتوسط فهو الذي يشبه الفعل من وجه واحد، وينقص عنه لنقصان الوجه الثاني، نحو: (زيد وجعفر) فهذا قد أشبه الفعل من وجه واحد من حيث كان تنوين معرفة، لأن التعريف فرع، كما أن الفعل فرع، ولما أشبه الفعل من وجه واحد لم يكمل فيه شبه الفعل؛ لأنه قد نقص من الوجه الآخر فليس يخلو أن يلحق في الإعراب بما لا ينصرف أو بالنكرة. ولا يجوز أن تلحقه بما لا ينصرف لأمرين:

أحدهما: أن نمنع التصرف لعلة واحدة، وهذه لا يجوز.

والثاني: أن من شأن العرب أن تخفف، وليس من شأنها أن تثقل فلأجل هذا أُلحِقَ بالنكرة في الإعراب لخفتها»[٣].

وقال عما فيه الألف واللام نحو الرجل والغلام: «الأفضل أن يتساوى فيه منصرف وغير منصرف، ويدخله الرفع والنصب والجر، وكذلك في الاسم المضاف يحذف التنوين»[٤]، حيث قال سيبويه: «جعلوا دخول التنوين علامة لما يستخفون، وحذفه علامة لما يستثقلون فلما زال التنوين كان ينبغي أن يقال: (مررت بأحمد هذا) فيحذفون التنوين لأنه لا ينصرف، ويبقى الجر؟)»[٥].

---

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٦.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٨، وشرح اللمع ١/ ٢٣٦.

(٣) الفوائد والقواعد ص٧٤، ٧٥، وشرح اللمع ١/ ٢٣٢، ٢٣٣.

(٤) الفوائد والقواعد ص٧٥، وشرح اللمع ١/ ٢٣٣.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢.

openkandil.com

وأضاف الثمانيني: «وقال بعضهم: لما حذفوا التنوين خشوا أن يلتبس بالمضاف إلى النفس؛ لأن من العرب من يحذف ياء المتكلم في الجرّ فيقول: هذا غلام، ومررت بغلام.

وقال بعضهم: كرهوا إذا حذفوا التنوين أن يبقى آخر الاسم مكسورًا فيكون كآخر المبني»[١].

وقال الثمانيني: «ألا تراهم يقولون: (صاح غاقِ غاقٍ) فالأول معرفة لسقوط التنوين والثاني نكره لحصول التنوين»[٢].

وذهب الثمانيني كما ذهب النحويون إلى أن «الاسم المنصرف لا يستعمل إلا بالتنوين أو الألف واللام، أو الإضافة، ولا يجوز أن يجمع بين الإضافة والتنوين والألف واللام فيقال: (الرجل)؛ لأن التنوين في الأصل دليل التنكير، والألف واللام دليل التعريف، ولا يجوز أن يجمع بينهما لأن الاسم يكون معرفة نكرة وهذا محال.

ولا يجوز أن يجمع بين التنوين والإضافة فيقال: (هذا غلامُ زيدٍ)؛ لأن التنوين يدل على انقطاع الاسم وتمامه، والإضافة توجب الاتصال، ومحال أن يكون الاسم متصلًا منفصلًا.

ولا يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة فيقال (الغلام زيد)؛ لأن الاسم يضاف إلى معرفة وإلى نكرة، فإذا أضفته إلى معرفة تعرف بها، نحو: (غلامُ زيدٍ)، وإذا أضفته إلى نكرة تنكر بها، نحو: (غلامُ رجل)، ولو قلت: (الغلام زيد) لكان (الغلامُ) قد تعرف من وجهين: أحدهما: الألف واللام، والثاني: بإضافته إل المعرفة، واجتماع تعريفين في اسم واحد لا يجوز»[٣].

وتحدث الثمانيني عن الوقف فقال: الوقف على الاسم لا يخلو أن يكون مرفوعًا أو مجرورًا أو

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٥، وشرح اللمع ١/ ٢٣٣، وانظر: شرح التصريح ٢/ ٢٣٥، وشرح المفصل ١/ ٥٨.
(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٦، وشرح اللمع ١/ ٢٣٣، وشرح التصريح ١/ ٣٣.
(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٨- ٧٩، وشرح اللمع ١/ ٢٣٦- ٢٣٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٩٦، والإنصاف ١/ ٣١٣.

منصوبًا، وبيّن أن الوقف فيه مذاهب واختيارات.

واختار ابن جني في (اللمع) السكون، لأن السكون هو الأصل في الوقف، والذي يدل على أن السكون في الوقف هو الأصل أن كل شيئين يتضادان فالأحكام الواجبة عنهما تتضاد[١].

ونلاحظ أن المرفوع والمجرور سواء نوّن أم لم ينوّن عند الوقف عليه نقف بساكن، وكذلك المنصوب غير المنوّن مثل (أكرمت أحمد)، أما إن كان منونًا فإن أردنا الوقف أبدلنا من تنوينه ألفًا نحو: (رأيت زيدًا).

وقال الثمانيني: «وإن قيل: فقد عوضتم في التنوين في النصب ألفًا قبله فهلا عوضتم من التنوين في الرفع واوًا للضمة قبله، وهلا عوضتم في الجر ياء للكسرة التي قبله؟

قيل له: في هذا السؤال للعرب ثلاثة مذاهب، أفصحها وأعلاها ما جاء به التنزيل، وهو أن نعوّض من التنوين في النصب ألفًا، ونسقط في الجر والرفع، ونسكن ما قبله في الوقف، وقد بيّناه.

والمذهب الثاني: أن نعوض من التنوين في الرفع واوًا، وفي الجر ياءً كما عوضنا في النصب ألفًا، وهذه لغة أَزْدِ السَّراةِ[٢]، وسنبين فساد هذا.

والمذهب الثالث: ألا نعوض من التنوين في النصب ألفًا، كما لم نعوض منه في الرفع واوًا، وفي الجر ياء، وهذه لغية قليلة[٣] تستعملها الشعراء في الشعر المقيد، فيقولون في الرفع: (هذا زيدْ)، وفي الجر:

---

(١) انظر: اللمع ص٦١، والفوائد والقواعد ص٨٠، وشرح اللمع ١/ ٢٣٨.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ١٦٧: وزعم أبو الخطاب أن أزدَ السَّراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدي، وبعمري جعلوه قياسًا واحدًا، فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف.

(٣) وجدنا محقق الكتاب عبد السلام هارون قد نقل من نسختين من النسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه ٤/ ١٦٧ ما نصه: وزعم أبو الحسن أن ناسًا يقولون: رأيت زيد، فلا يثبتون ألفًا، يجرونه مجرى المرفوع والمجرور، والمعروف أن هذه لغة ربيعة.

(مررتُ بزيدْ)، وفي النصب: (لقيت زيدْ)، وعلى هذا قال الأعشى[١]:

*** وآخُــذُ مـــن كُلّ حــيٍّ عُصُـــمْ ***

ولم يقل: (عُصما) لأن القصيدة مقيدة، وقال الآخر[٢]:

شَـــئِزٌ جنْبـــي كـــأنّي مُهـــدأٌ جعَـــلَ القـــيْنُ عـــلى الـــدّفِّ إبَـــرْ

ولم يقل (إبرا)، لما كانت القصيدة مقيدة، وهذا مذهب قليل، إنما يستعمل في الشعر للضرورة»[٣].

ونلاحظ من هذه المذاهب الثلاثة أن الثمانيني عدّ المذهب الأول هو الأفصح والأعلى؛ لأن الكلام على لغة (أزد السراة) يحتاج إلى تفريق بين الحركات العارضة في آخر الكلمة وبين الحركات اللازمة لحشو الكلمة والحركات ثلاث (ضمة وفتحه وكسرة).

وأضاف الثمانيني: «وأجمع البصريون على أنه لا يجوز أن تخفف الفتحة، وتحذف لا في الاسم، ولا في الفعل، فلا يقولون في (ضرَبَ) (ضَربَ) ولا في (قلَم) (قلْم)، ويجيزون في (علِمَ) (علْم)، وفي (ظرُف) (ظَرف) وفي (عضد) (عضد) وفي: (كتِف) (كَتْف)»[٤].

ولابن جني رأيان متضادان فيما يسكن من المفتوح:

---

(١) من المتقارب، انظر: الديوان ص٣٧، وصدره:

*** إلى المَرء قيْسٍ أُطيلُ السُّرى ***

الخصائص ٢/ ٩٧.

(٢) البيت من الرمل، وهو عدي بن زيد، الديوان ص٥٩، والخصائص ٢/ ٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٦٩.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٩- ٨٠، وشرح اللمع ١/ ٢٣٨- ٢٤٠، واستشهد السيرافي على هذه اللغة بقول الشاعر:

ألا حبذا غنُمٌ وحُسنُ حديثها لقد تركتُ قلبي بها هائمًا دَنفْ

انظر: المنقول من كلامه في حاشية الكتاب ٤/ ١٦٨، والفوائد والقواعد ص٨١، ٨٢، وشرح اللمع ١/ ٢٣٩، ٢٤٠.

(٤) الفوائد والقواعد ص٨٠، وشرح اللمع ١/ ٢٤٠.

الرأي الأول المنع: قال: «ومنه إسكانهم نحو رسل وعجز وعضد وظرف وكرم وعلم وكتف وعصر، واستمرار ذلك في المضموم والمكسور دون المفتوح أدل دليل- بفصلهم بين الفتحة وأختيها- على ذوقهم الحركات واستثقالهم بعضا واستخفافهم الآخر»[١]. وكذلك قال في موضع آخر: «فلك في الإسكان تخفيفًا، وذلك قولك في عِلِم قد علْمَ، وفي ظرُف قد ظرْف»[٢].

الرأي الثاني الجواز: قال: «وقد سُمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح، قال الشاعر:

وما كُلُّ مُبتاع ولو سلْف صفْقُه براجع ما قد فاتَهُ بردادُ[٣]

ثم تحدث الثمانيني عن إعراب المعتل بادئًا بالمنقوص، مبينًا صفته قائلًا: يكون حرف إعرابه ياءً خفيفة قبلها كسره نحو: (قاضٍ) وسمى منقوصًا؛ لأنه نقص بعض الإعراب ودخله بعضه، والذي دخله النصب لخفة الفتحة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾[٤].

ولا يدخله رفعٌ ولا جر لثقل الضمة والكسرة، ويستعمل الاسم المنقوص إما بالتنوين وإما بالألف واللام، وإما أن يضاف لما بعده، وبالنسبة للتنوين فتقول: في الرفع ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ﴾[٥]، وتقول: في الجر ﴿مِن وَاقٍ﴾[٦].

ويتضح من كلامه أنه في حالتي الرفع والكسر يجتمع التنوين والياء الساكنة، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين، ولا يجوز الجمع بينهما، أما في النصب فتقول (رأيت قاضيًا)[٧].

---

(١) الخصائص ١/ ٧٥، والكتاب ٤/ ١٦٧.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٣٨، والكتاب ٤/ ١٦٧.

(٣) البيت من الطويل، وانظر: الخصائص ٢/ ٣٣٨، والكتاب ٤/ ١١٣- ١١٥، وتفصيل ذلك في المخصص ١٤/ ٢٢٠.

(٤) سورة آل عمران من الآية (١٩٣).

(٥) سورة الرعد من الآية (١٠).

(٦) سورة الرعد من الآية (٣٤)، وانظر: الفوائد والقواعد ص٨٦، وشرح اللمع ١/ ٢٤٤.

(٧) انظر: الفوائد والقواعد ص٨٦- ٨٧، وشرح اللمع ١/ ٢٤٤- ٢٤٥.

وإذا وقفت على المرفوع والمجرور من هذا المنوّن فسيبويه يُسقط التنوين ويقف على الحرف الذي قبله ساكنًا، فيقول: (هذا قاضْ، وداعْ)، و(مررت بقاضْ وداعْ) [١]، ويكتب بغير ياء وتحمل الكتابة على الوقف في إسقاط الياء، كما حمل الوقف على الوصل في إسقاط الياء. وعلى هذا المذهب جلُّ العرب وفصحائهم من مثل ابن جني والثمانيني.

وأضاف الثمانيني: «وكان غير سيبويه يقول: إنما سقطت الياء في الوصل باجتماعها مع التنوين، فإذا وقفت زال التنوين الذي كان يوجب إسقاط الياء، فينبغي أن تعود الياء[٢]، فهذا يقف على الياء في الرفع والجر يقول: (هذا قاضي، ومررتُ بقاضي) ويكتب بالياء، يحمل الكتابة على الوقف، وقد خالف بين وقفه ووصله»[٣].

وقال الثمانيني: «وأجمعوا في المنصوب على الوقف بالألف نحو: (لقيت قاضيًا).

أما المنقوص المعرّف بالألف واللام يرفع بالضمة المقدرة، ويجر بالكسرة المقدرة، وينصب بالفتحة الظاهرة، وإذا وقفت على المرفوع والمجرور من هذا وقفت بالياء الساكنة فقلت (هذا القاضي، والداعي، و(مررت بالقاضي والداعي).

وكتبْت بالياء، حملت الكتابة على الوقف، كما حملت الوقف على الوصل في إثبات الياء، هذا هو المذهب، وعليه الكتاب من القراء وجمهور العرب»[٤]. وهذا هو مذهب ابن جني والثمانيني.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ١٨٣: هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات وذلك قولك هذا قاض، وهذا غاز... وقال (فهذا الكلام الجيد الأكثر).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ١٨٣: وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي...، ووقف عبد الله بن كثير وحده بالياء في (باقي) من قوله تعالى: ﴿وما عند الله من باق * ولنجزين﴾ الآية (٩٦) من سورة النحل. أما بقية القراء فيقفون بحذف الياء. انظر: معجم القراءات ٣/ ٢٩٥.

(٣) الفوائد والقواعد ص٨٨، وشرح اللمع ١/ ٢٤٦.

(٤) الفوائد والقواعد ص٨٩، وشرح اللمع ١/ ٢٤٦، ٢٤٧.

وأضاف: «وقد حكى أن قومًا (من العرب) يقفون على المرفوع والمجرور من هذا بغير ياء، ويكتبون بغير ياء، فيقولون: (هذا القاضْ، ومررتُ بالقاضْ) [١]، وهذا المذهب يجوز أن يكون أدخل الألفَ واللام على النكرة، وجعلها بمنزلة التنوين فلم ترجع الياء مع الألف واللام، كما لم ترجع مع التنوين، ويجوز أن يكون حذف الياء في الوقف من تغيير الوقف»[٢].

وقد أجمع النحاة على الياء في الوصل[٣].

وأما المنقوص المضاف فإعرابه إعراب المعرّف بأل نفسه، ويائه لا تسقط في وقفٍ ولا خط، والحركة التي تحذف من هذا الاسم مقدرة منوية يدلك على ذلك أن الشاعر يجوز له أن يردّه إلى أصله في الضرورة[٤]، فتقول: (هذا قاضيُ، ومررتُ بقاضي) قال الشاعر:

تَــراهُ- وقَــدْ فــاتَ الرُّمــاةَ- كأنّــه أمــام الكــلاب مُصْــغيُ الخــدِّ أصْــلَمُ[٥]

وتقول: (جاءني القاضيُ، ومررتُ بالقاضي) هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، قال الشاعر:

لا بــــاركَ اللهُ في الغَــــوانِي هَــــلْ يُصْــــبحْنَ إلا لَهُــــنّ مُطَّلَــــبُ[٦]

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ١٨٣: ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام، وكذلك قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿أجيب دعوة الداع﴾ الآية (١٨٦) من سورة البقرة، وقوله: ﴿يوم يدع الداع﴾ الآية (٦) من سورة القمر، وقوله: ﴿مهطعين إلى الداع﴾ الآية (٨) من سورة القمر، بحذف الياء في الوصل والوقف.

(٢) الفوائد والقواعد ص٩٠، وشرح اللمع ١/ ٢٤٧- ٢٤٨.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٩٠، وشرح اللمع ١/ ٢٤٨.

(٤) ضرورة الشعر للسيرافي ص٥٩.

(٥) من الطويل، وهو أبو خراش، ديوان الهذليين ٢/ ١٤٦، ورواية الديوان (مُصغيَ) بالنصب على الحال ولا ضرورة فيه حينذاك.

(٦) البيت من المنسرح، وهو عبيد الله بن قيس الرقيات، الديوان ص٣ وروايته (في الغواني فما) وهي سالمة من الضرورة، الكتاب ٣/ ٣١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٠١، وضرورة الشعر للسيرافي ص٥٩.

obeikandl.com

وتقول: (هذا قاضيك، ومررت بقاضيكَ)، ويجوز أن تقول: (رأيتُ قاضيك) فتسكنها في النصب، قال المبرد[١]: وهو من أحسن الضرورات، لأنهم شبهوا الياء بالألف، قال الشاعر[٢]:

مهْــلًا بنــى عمّنــا مهْــلًا موالينــا .....

أراد: (يا مواليَنا)[٣].

وذكر الثمانيني بعد المنقوص الاسم المقصور وبيّن صفته، وهي «أن يكون حرف إعرابه ألفًا تسكن في الوصل والوقف نحو: (عصا ورحى) وتسكينها في الوصل والوقف تحرزًا من قولهم: خطأً لأنه يكتب بالألف ويوقف عليه بالألف، وإذا وصل الكلام بعضه ببعض صارت ألفه همزة، ويقال له: مهموز ولا يقال له: مقصور، وإنما سمي المقصور مقصورًا لأنه قصر عن جميع الإعراب فلم يدخله رفع ولا نصبٌ ولا جر»[٤].

وأضاف الثمانيني: «والمقصور على ضربين: منصرف وغير منصرف، المنصرف لحقه التنوين بعد ألفه فاجتمع في آخره ساكنان وهما الألف والتنوين فسقط الألف لوجود فتحه تدل عليها وتغني عنها، ووجب إثبات التنوين؛ لأنه لو سقط لم يكن في الكلام ما يدل عليه، وما لا دليل عليه لا يحذف، وهو علامة للتصرف، فلو سقط لالتبس المنصرف بغير المنصرف، فإذا زالت الألف من اللفظ التصق التنوين بالفتحة التي قبل الألف، وصار في الرفع والنصب والجر على صورة واحدة، وفرّق بين الإعراب

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٥٤، ٤/ ٢١.

(٢) من البسيط، وهو الفضل بن العباس اللّهبي، ولعجز البيت روايات مختلفة، قيل:

لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا

الحماسة- أبو تمام ص٨٢، اللسان (ولي).

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٩٢، وشرح اللمع ١/ ٢٤٩- ٢٥٠، والخصائص ١/ ٣٠٦، وشرح المفصل ١٠/ ١٠١.

(٤) الفوائد والقواعد ص٩٤، وشرح اللمع ١/ ٢٥٢، وشرح المفصل ٦/ ٣٧، ٣٨.

بالعوامل، تقول في الرفع: (هذه عصًا)، وفي الجر: (مررت بعصًا)، وفي النصب: (كسرتُ عصًا)، وفي التنزيل: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا﴾[١].

وإذا وقفت على المرفوع والمجرور في هذا الباب حذفت التنوين في الوقف، فلما زال التنوين عادت الألف التي كانت سقطت فوقفت عليها فقلت: (هذه عصا، ومررت بعصا)»[٢].

وقال سيبويه: «ولا تحذف في الوقف وحالها في التنوين، وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل»[٣].

وقال المازني: «الألف في الرفع والنصب والجر بدل من التنوين؛ لأنهم أبدلوا في الصحيح في موضع النصب من التنوين ألفا نحو: لقيت زيدا فكما لزمت الفتحة النصب لزم العوض من التنوين»[٤].

وقال المازني: وهذا الحكم لازم في (المقصور) لأن التنوين ساكن، والفتحة قبله في الرفع والنصب والجر فينبغي أن تكون الألف بدلًا من التنوين في هذه الأحوال كلها.

وقوى المازني هذا الوجه بأن قال: إذا كنتم قد عوضتم من التنوين ألفًا في النصب للفتحة قبله، وهي فتحة إعراب تزول وتنقل فأولى أن تعوضوا في (المقصور) للفتحة بناء لا تزول ولا تنتقل، وهذا مذهب قويّ في القياس.

وكان أبو علي الفارسي النحوي يفتي بمذهب سيبويه، فلما رأى هذا المذهب للمازني صار يُفتي به[٥].

---

(١) سورة الدخان من الآية (٤١)، وانظر: الفوائد والقواعد ص٩٥، ٩٦، وشرح اللمع ١/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥. وانظر: الكتاب ٣/ ٣٠٩ وحذفت الألف هو مذهب سيبويه لأنه يحمل المعتل على الصحيح.

(٢) الفوائد والقواعد ص٩٥، وشرح اللمع ١/ ٢٥٣.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٠٩.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠٠، وشرح اللمع ١/ ٢٥٤، والمزهر ٢/ ٤٦٤.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٩٦، وشرح اللمع ١/ ٢٥٤- ٢٥٥، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٨١، وارتشاف الضرب ١/ ٣٩٣.

ونلاحظ من هذا الكلام أنه لا خلاف بين النحاة في أنك إذا وقفت على المقصور نقف بالألف في الأحوال الثلاث فتقول: هذه عصا، ورأيت عصا، ومررت بعصا، وإنما الخلاف في الأصل في هذه الألف على ثلاثة مذاهب:

فمذهب سيبويه أن الألف في الرفع والجر لام الكلمة، لا بدل، وفي النصب هي بدل من التنوين.

وذهب السيرافي وجماعة إلى أن الألف في الأحوال الثلاث هي المبدلة لام الكلمة (الواو- أو الياء).

والمذهب الثالث: أن الألف في الأحوال الثلاث بدل من التنوين، وهو قول أبي عثمان المازني.

والمختار مذهب سيبويه، لأن قياس المعتل على الصحيح، ونحن حذفنا في الصحيح في موضع الرفع والجر والتنوين، فإذا حذفنا هنا عادت الألف[١].

وقد خطأ الثمانيني السيرافي فقال: «وكان السيرافي يقول: (الألف في الرفع والنصب والجرّ هي الأصلية)، قال: والدليل على صحة هذا أني وجدتُ القراء قد أمالوها في قوله تعالى: ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾[٢]، والألف التي هي بدل من التنوين تضعف إمالتها، ولا ينبغي أن تستعمل في القرآن لغة ضعيفة، وهذا الذي قاله ليس بصحيح لأنه لا تخلو الألف في (قُرى) وهي منصوبة أن تكون بدلًا من التنوين كما تقول: (لقيت زيْدا) فيكون هذا ضعيفًا كما قال، أو يكون وقف على المنصوب ولم يعوض من التنوين حيث تكون الألف أصلية، كما قال الأعشى:

*** وآخُــذُ مِــنْ كُـل حـيّ عُصُـــمْ[٣] ***

وهذا أيضًا ضعيف لأنه وقف على المنصوب ولم يعوض من تنوينه، فإن كانت الألف أصلية فقد

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٠٩، والتكملة ٢/ ٢٦، وشرح التسهيل ص٣٢٨.

(٢) سورة سبأ من الآية (١٨) وقد قرأها بالأمالة ورش وحمزة والكسائي وأبو عمر، معجم القراءات ٥/ ١٥٤، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٧.

(٣) البيت من المتقارب انظر: الديوان ص٣٧، والخصائص ٢/ ٩٧.

ترك العوض من التنوين في النصب وهو ضعيف، وقد قويت الإمالة لأن الألف أصلية، وإن عوض من التنوين ألفًا في النصب فقد الألف التي هي بدل من التنوين، لأن الألف الأصلية قد سقطت وهذا ضعيف فلا ينفك من الضعف»[١].

و(المقصور) غير منصرف ثبتت ألفه في الوصل والوقف، وقدّرت عليها ضمة في الرفع، وفتحة في النصب والجر، لأن ما لا ينصرف يكون في موضع الجر مفتوحًا، في الرفع: (هذه حُبْلى) وفي النصب: (رأيت حُبلى)، وفي الجر: (مررت بحُبلى)[٢].

وقال الثمانيني: «فإن أدخلت على المقصور (ألفا ولا ما) تساوى المنصرفُ وغير المنصرف في تقدير الرفع والنصب والجر على ألفهما. فنقول هذه الحبلى ورأيت الحبلى ومررت بالحبلى.

فإن أضفت المقصور تساوى المنصرفُ وغير المنصرف في تقدير الحركات الثلاث على ألفهما فنقول هذه حبلى زيد وعصاه، ورأيت حبلى زيد وعصاه، ومررت بحبلاه وعصاه.

ولأن ما لا ينصرف إذا أضفته دخله الجر فقدرّت على الألف ضمة في الرفع، وفتحةً في النصب، وكسرة في الجر»[٣].

وبعد ذلك ذكر الثمانيني الممدود والمهموز وقال في صفة الممدود: «أن يكون حرف إعرابه همزة قبلها ألف نحو: أسماء وصحراء، وصفة المهموز أن يكون حرف إعرابه همزة ليس قبلها ألف نحو: خطأ وناشئ وكل ممدود مهموز، وليس كل مهموز ممدودا، والمهموز أربعة أقسام: منصرف وغير منصرف وما فيه ألف ولام ومضاف، المنصرف دخله الرفع والنصب والجر والتنوين الذي هو علامة التصرف»[٤].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٩٧- ٩٨، وشرح اللمع١/ ٢٥٦- ٢٥٧.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٩٨- ٩٩، وشرح اللمع ١/ ٢٥٨- ٢٥٩.

(٣) الفوائد والقواعد ص٩٩، وشرح اللمع ١/ ٢٥٩.

(٤) الفوائد والقواعد ص١٠٠، وشرح اللمع ١/ ٢٥٩.

obeikandi.com

وأضاف: «أما غير المنصرف فيدخله الرفع والنصب ويمتنع الجر والتنوين، وكان فيه موضع الجر مفتوحا نحو: (مررت بصحراء) وإن كان معرفًا (بأل) استوى فيه المنصرف وغير المنصرف أي يدخله الرفع والنصب والجر»[١].

وهذا هو مذهب النحويين؛ حيث قال سيبويه: «واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته، أو أدخلت فيه الألف واللام»[٢].

وقال أيضًا: «وجميع ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر»[٣].

وبيّن الثمانيني أن الإعراب يبين في المهموز إذا حققت الهمزة فأما من خففّ الهمزة فإنه يقدر حركات الإعراب عليها كما يقدرها على الألف المقصورة[٤].

وفي ختام الثمانيني حديثه عن إعراب الاسم المعتل قال: إن الياء والواو يكونان حرفي علة إذا أشبهتا الألف، فالواو ساكنة مضموم ما قبلها، والياء ساكنة مكسور ما قبلها كالألف الساكنة ومفتوح ما قبلها، أما إذا سكن ما قبلهما خالفتا الألف، لأن الألف لا يسكن ما قبلها، وصحتا، وتحملتا حركات الإعراب. فتقول: (هذا ظبْيٌ)، و(رأيت ظبيًا)، و(مررت بظبي) وإذا كان الساكن الذي قبل الياء والواو من جنسهما أدغمتهما فيهما فصارا مثقلتين، وجرى الإعراب على الأخيرة، فتقول: (هذا صبي)، و(رأيت صبيا)، و(مررت بصبي)[٥].

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٠٠- ١٠١، وشرح اللمع ١/ ٢٦٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٢١.

(٣) الكتاب ١/ ٢٢، وانظر: ارتشاف الضرب باب المقصور والممدود ٢/ ٥١٢، ٥١٨، وانظر: الفوائد والقواعد ص١٠١، وشرح اللمع ١/ ٢٦٠.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠١، وشرح اللمع ١/ ٢٦٠.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠١- ١٠٢، وشرح اللمع ١/ ٢٦١، والكتاب ٤/ ٢٤٠، وشرح المفصل ١٠/ ١١.

obeikandl.com

وقد رتب الثمانيني الأسماء المعربة على ثلاثة أضرب: آحاد، وتثنية، وجمع.

فالآحاد هي الأولى، والتثنية واسطة، والجمع هو الغاية.

ولما كانت الآحاد هي الأصول وهي الأكثر في الاستعمال اختاروا لها في الإعراب الحركات، لأن الحركة أقصر وأخصر من الحرف، أو لأن الحروف نشأت من الحركات لما أشبعت(١).

وقال الثمانيني: «وقد كان بعض المتقدمين يسمي الكسرة ياء صغيرة، ويسمى الضمة واوًا صغيرة، ويسمى الفتحة ألفًا صغيرة، فلما غلبت الآحادُ على الحركات جعلوا إعراب التثنية والجمع بالحروف، ولما فعلوا ذلك خشُوا لما ألفَتْ طباعهم الحركات أن تنفر طباعهم إذا جاؤوا إلى التثنية والجمع من الإعراب والحروف فوطؤوا لطباعهم في الأسماء الآحاد أسماءً مخصوصة أعربوها بالحروف لتألف طباعهم الإعراب بالحروف، فإذا صاروا إلى التثنية والجمع لم تنفر طباعهم من الإعراب بالحروف، وهذه الأسماء هي ستة وهي قولنا: أبوك وأخوك وحَمُوك وهنُوك وفُوْك وذُو مالٍ»(٢).

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠٢، وشرح اللمع ١/ ٢٦٢، وانظر: شرح المفصل ١٠/ ١١.

(٢) الفوائد والقواعد ص١٠٣، وشرح اللمع ١/ ٢٦٢، وانظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٩.

obeikandl.com

*** الأسماء الستة:**

وهي تعد من الأسماء الآحاد المخصوصة التي أعربوها بالحروف وهي ستة: (أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مال).

ذهب الكوفيون إلى أن هذه الأسماء معربة من مكانين وهي الضمة والواو في الرفع والفتحة والألف في النصب والكسرة والياء في الجر، فقالوا في حالة الإفراد (هذا أبٌ)، (ورأيت أبًا)، و(مررت بأبٍ) والأصل فيه (أبوٌ) فاستثقلوا الإعراب على الواو، وكانت الضمة علامة للرفع، فإذا (قلت: في الإضافة هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك، والإضافة طارئة على الإفراد كانت الضمة والفتحة والكسرة باقيات مع الواو والألف والياء، لذا فهي معربة من مكانين تكثيرًا لحروفها، أما البصريون فقالوا: إنها معربة من مكان واحد والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه، وذهب في الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، ورأى البصريين يؤيده أن الإعراب دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، وليس في كلام العرب معرب له إعرابان[(١)].

وقد فصّل ابن الحاجب القول في الأسماء الستة فقال: «فلهم في إعرابها أقوال: الأقرب عندي أن اللام في أربعة منها أبوك وأخوك وحموك وهنوك أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات، وكذا العين في الباقيين منها أعني: فوك وذو مال فهي في حال الرفع، لام الكلمة أو عينها وعلم العمدة، وفي النصب والجر: علم الفضلة والمضاف إليه مع كونها بدلًا من لام الكلمة أو عينها حرف إعراب، وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الأوجه المقولة فيها.

فعند سيبويه: إن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فإعرابها كإعراب المقصور لكن أتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها، حركات إعرابها كما في

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧ - ٢١، وشرح المفصل ١/ ٥٢، وشرح التسهيل ١/ ٤٥، ٤٦.

امرئ وابنم، ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة أيضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والاعتراض عليه: أنه كيف خالفت الأربعة منها أعني المحذوفة اللام، أخواتها، من ياء (يدي)، وواو (دمو)، في رد اللام في الإضافة، الغرض من ردها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف، وأيضًا اتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقل قليل، وأيضًا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر، فهلّا نجعلها مثلها في كونها أعلاما على المعاني.

وقال ابن الحاجب: ظاهر مذهب سيبويه: أن لها إعرابين: تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف. قال: لأنه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين.

وقال الكوفيون: إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضًا، وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تأول به المصنف كلام سيبويه.

وقال الأخفش: إنها مزيدة للإعراب كالحركات، ويتعذر ما قال في (فوك وذو مال) لبقاء المعرب على حرف واحد، وذلك ما لا نظير له.

وقال علي بن عيسى الربعي: إنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها، وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وألفًا لانفتاحه كما في (ياجل) وهو ضعيف؛ لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول إليه.

وقال المازني: إنها معربة بالحركات، والحروف ناشئة من الإشباع كما في قوله:

وإنني حيثما يُدني الهوى بصري ... من حيثما سلكوا أدنو فأنظور[(١)]

وهو أيضًا ضعيف؛ لأن مثل ذلك لضرورة الشعر، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن أيضًا

(١) من البسيط والبيت في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩، والجنى الداني ص١٧٣، وخزانة الأدب ١/ ١٢٠، و٧/ ٧، ٨/ ٢٢٠، وأسرار العربية ص٤٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦، والمحتسب ١/ ٢٥٩، ٢/ ٦٣٠.

ويبقى (فوك وذو مال) على حرف، وقال الجرمي: انقلابها هو الإعراب وأما هي فإما لام، أو عين؛ فعلى قوله: لا يكون في الرفع إعراب ظاهر، وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة، وقال أبو علي الفارسي: إنها حروف إعراب وتدل على الإعراب، فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها ثم جعلت كالحركات، فذلك ما اخترنا وإن أراد أن الحركات مقدرة الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه.

وقال المصنف: إن الواو والألف والياء مبدلة من لام الكلمة في أربعة منها ومن عينها في الباقيتين، لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة، فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه، وهو الإعراب، كالتاء في بنت بخلاف الواو التي هي أصلها ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل عنه»[(١)].

وذهب ابن جني ومن بعده الثمانيني إلى أنها معربة من مكان واحد، وأن هذه الحروف هي علامات إعراب وحدها، لا كما يراها البصريون أنها حروف إعراب، وأن الإعراب مقدر عليها، كما يقدر في الأسماء المقصورة، والكوفيون يجعلونها علامات إعراب ثانية فالأسماء معربة من مكانين، وعند ابن جني وأبي علي وكذلك الثمانيني هي علامات إعراب وحدها[(٢)].

وقال الثمانيني أيضًا: «لا يجوز أن تكون هذه الحروف إعرابًا لوجوه: منها: أنا قد دلّلنا فيما تقدم على أن الإعراب إنما يكون بالحركات لا بالحروف، فيبطل من هذا الوجه أن تكون إعرابًا. وأيضًا فإن الحركة التي تكون في المفرد إعرابًا له هي بعينها تكون إعرابًا له إذا أضيف، تقول: (أبٌ) فضمة الباء رفع، فإذا قلت: (أبوكَ)، و(أبوزَيد) جاءت الواو، وبطلت ضمة الباء أن تكون رفعًا، فلا يجوز أن يكون الاسم يعرب بالحركة إذا كان مفردًا، ويعرب بالحرف إذا كان مضافًا، وإن شئت أن تأخذ هذا الدليل بالعكس،

---

(١) شرح الكافية ١/ ٧٢- ٧٤، وانظر: شرح المفصل ١/ ٥١- ٥٣.

(٢) انظر: المحتسب ١/ ٢٥٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦، ٣٢٨، ٢/ ٦٣٠، والفوائد والقواعد ص١١٢- ١١٥، وشرح اللمع ١/ ٢٧٤- ٢٧٧، والإنصاف ١/ ١٧، وشرح الكافية ١/ ٢٧، وشرح التسهيل ١/ ٤٥- ٤٦، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص١٩٣.

تقول: الحركة التي يعرب إذا أفردنا وقلنا (غلامٌ)، فلو كانت الواو في (أبوكَ، وأبوزيد) إعرابًا لوجب أن تثبت في قولنا (أبٌ) كما تثبت الحركات في قولنا: (غلامٌ) فلما لم تثبت في الإفراد دل على أنها ليست إعرابًا في المضاف كما لم تكن إعرابًا في الإفراد»[(١)].

وقال أيضًا: «إن الإعراب الذي يكون في الواحد سواء كان مفردًا أو مضافًا فهو يبطل في التثنية، تقول: (غلامٌ، وغُلامان، وغُلاماكَ) فالحركة التي كانت في الواحد بطلت في التثنية، تقول: (أبٌ) ثم تقول: (أَبَوانِ) فتثبت في التثنية الواو، وليست موجودة في الواحد. وتقول: (أَبُوْكَ) ثم تقول: (أَبَوانِ) فلو كانت الواو إعرابًا في الواحد لما ثبتت في التثنية، كما أن الحركة لما كانت إعرابًا في الواحد لم تثبت في التثنية.

وأيضًا فإن في هذه الأسماء ما هو على حرفين، وهي (فُوكَ، وذُو مال)، فلو جعلنا (الواو) إعرابًا لبقي الاسم الظاهرُ على حرف واحدٍ، وهذا لا يجوز»[(٢)].

ومما يؤكد عنده أن هذه الحروف هي علامات إعراب وحدها: «أن الإعراب من جنس هذه الحركات، فلو ظهرت فيها حركات الإعراب لأدّى إلى أن يكون الإعراب قد تكرر، أو حروف الإعراب قد تكررت وهذا كله فاسد.

وأيضًا فإن الحرف أطول من الحركة، وأقل الأقسام أن يجعل الحرف بإزاء حركتين، فلو ضممنا الواو وقد جعلنا الواو بإزاء ضمتين، وقبلها ضمة الإتباع وبعدها ضمة الإعراب لأدى إلى اجتماع أربع ضمات وهذا ثقيل. ولو كسرنا الياء لاجتمع أربع كسرات لأن الياء بإزاء كسرتين وقبلها كسرة الإتباع وبعدها كسرة الإعراب فكانت تتوالى أربع كسرات، وهذا أيضًا مستثقل، فحذفوا الإعراب من هذه الحروف لما كان يؤدي إليه من هذه الوجوه الفاسدة»[(٣)].

---

(١) الفوائد والقواعد ص١١٤، وشرح اللمع ١/ ٢٧٥- ٢٧٦.

(٢) الفوائد والقواعد ص١١٤- ١١٥، وشرح اللمع ١/ ٢٧٦.

(٣) الفوائد والقواعد ص١١٥، وشرح اللمع ١/ ٢٧٧.

وقد تعرّض النحاة للغات الإعراب في هذه الأسماء فذكروا في (أب) النقص والقصر والتشديد فقالوا: (هذا أبكُ) [١]، وأخُ، حمٌ، وقد حذفت الواو والألف والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة أي: الضمة والفتحة والكسرة[٢].

واللغة الأخرى هي لغة القصر وتكون بالألف رفعًا ونصبًا وجرًا نحو: (هذا أباهُ، ورأيتُ أباهُ، ومررتُ بأباهُ) ومنه قول الشاعر:

إنّ أبـــــاهَا وأبَـــا أبَـــــاهَا قـــد بَلغَـا مـن الـمَجْد غَـــايَتَاها[٣]

فأباها الثانية مجرورة بالكسرة المقدّرة منع من ظهورها التعذر وهذه لغة القصر، وهذه اللغة تعرب بحركات مقدرة على الألف، كما تقدر في المقصور، وهي أشهر من لغة النقص، أما لغة التمام وهي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء وهذه أشهر اللغات.

وفي ذلك قال ابن مالك:

وارفـــع بـــواو وانصـــبّن بـــالألف واجـرر بيـاء مـا مـن الأسـماء اتصـف[٤]

وفيها أيضًا لغة التشديد فتقول: (أبّ) وهذا التشديد عوض من الواو المحذوفة[٥].

وقد أشار الثمانيني إلى لغة التمام فرفع بالواو ونصب بالألف، وجر بالياء، نحو: (جاءني رجلٌ ذو

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٩- ٥١.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٩.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٨، ولبعض أهل اليمن في خزانة الأدب ٧/ ١١٣، ١١٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٠٥،ولسان العرب ١٥/ ٨٩ (علا) ١٥/ ٣٠٦ (نجا) وأوضح المسالك ١/ ٤٦، ومغني اللبيب ١/ ٢٤٦.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٣- ٥٢.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥٢.

مال، ورأيتُ رجلا ذا مال، ومررت برجل ذي مال) [١]، كما ذكر لغة النقص أيضًا وهي المعربة بعلامات ظاهرة نحو: (هذا أبٌ، ورأيت أبا، ومررت بأبٍ) [٢]، ولم يتعرض الثمانيني للغة القصر، وتحدث عن شروط إعراب هذه الأسماء بالحروف فقال: «أحدها أن تكون مضافة، واحترز بذلك من ألا تضاف فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة.

الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم نحو: هذا أبو زيد، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة فتقول: (هذا أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي) وبيّن أن ياء المتكلم فيها لغتان السكون والفتح، وفي اللغتين جميعًا تكسر ما قبلها إذا كان حرفًا صحيحا»[٣].

وأضاف: «فإن قيل: فهلا أقروا الواو مع ضمير المتكلم كما أقروها مع ضمير المخاطب والغائب.

قيل له: لو أقروا الواو لكانت الكسرة تقع فيها فيجيء: (هذا أَبُوي) وكذلك بقية الأسماء، وهذه الحروف يتبعها ما قبلها، وكان ينبغي أن يكسر ما قبل الواو، فيقال: (أبوي)، وهذا ثقيل عندهم فكان ينبغي أن يُسقطوا الكسرة من الواو فتسكن فتجتمع الواو والياء، والسابق منهما ساكن فيقلب من الواو ياءً، وتُدغم في ياء المتكلم فيصير اللفظ: (هذا أبيّ، وأخيّ، وحميّ، وفميّ)، فثقل عليهم هذا التشديد فيما يكثر استعماله فأسقطوا الواو من آخر هذه الأسماء لئلا يؤدي إلى هذا التشديد، أو إلى كسر الواو مع ما قبلها»[٤].

وعند إضافة (فو) إلى ياء المتكلم قال الثمانيني: «تكون (فُوي) ثم يكسر الفاء اتباعًا لكسرة الواو فيصير (فِوي) فاستثقلوا الكسرة في الواو فأسقطوها، وبقيت الواو ساكنة فاجتمع الياء والواو والسابق

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠٤، وشرح اللمع ١/ ٢٦٤.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠٨، وشرح اللمع ١/ ٢٧٤.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠٨- ١١١، وشرح اللمع ١/ ٢٧٠- ٢٧١.

(٤) الفوائد والقواعد ص١١١، وشرح اللمع ١/ ٢٧٢، وانظر: شرح الكافية ١/ ٢٧٠، وشرح المفصل ٣/ ٣٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٣- ٨٣٦.

منهما ساكن فقلبوا من الواو ياء وأدغموها في ياء المتكلم، وحركوا ياء المتكلم بالفتح فصارت مشددة مفتوحة على كل حال تقول في الرفع: (هذا فيّ) وفي النصب: (رأيت فيّ)، وفي الجر: (أخذت من فيّ)»[١].

وتحريك ياء المتكلم بالفتح لأنه أخف الحركات، وأضاف: الثالث: أن تكون مكبّرة، واحترز بذلك من أن تكون مصغّرة، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو: (هذا أبيَ زيدٍ، ورأيت أُبيَ زيدٍ، ومررت بأُبَي زيدٍ).

والرابع: أن تكون مفردة غير مجموعة أو مثنى، فإن كانت مجموعة تعرب إعراب الجمع، فإن كانت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة نحو: (هؤلاء آباؤهم)، وإن كانت جمعًا مذكرًا سالمًا أعربت بالحروف نحو: (هؤلاء ذوو مال، ورأيت ذوي المال، ومررت بذوي مال)[٢].

وبين الثمانيني أن الأسماء الستة تستعمل على ثلاثة أقسام:

- قسم تلزمه الإضافة إلى اسم ظاهر، ولا يجوز أن يضاف إلى مصغر نحو: (ذو)، فتقول: (جاءني زيدٌ ذو المال) وعلة إضافته إلى الظاهر دون المضمر أن المضمر لا يوصف به، حتى مؤنثه تلزمه الإضافة إلى اسم ظاهر، كما قال تعالى: ﴿فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَٱلنَّخۡلُ ذَاتُ ٱلۡأَكۡمَامِ﴾[٣]، وكذلك مثناه وجمعه فتقول: (هذان ذوا مال)، و(وهؤلاء ذوو المال)[٤].

والقسم الثاني هو (فُو) وهذا الاسم يستعمل على ضربين:

إما بالواو، أو بالميم. فإذا استعمل بالواو لزمته الإضافة إلى الظاهر أو إلى المضمر، وإنما لم يجز أن يفرد لئلا يلحقه التنوين فتسقط واوه لالتقاء الساكنين فتقول: (ف) فيبقى الاسم الظاهر على حرف

---

(١) الفوائد والقواعد ص١١٢، وشرح اللمع ١/ ٢٧٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠٣- ١٠٥، وشرح اللمع ١/ ٢٦٣- ٢٦٥.

(٣) سورة الرحمن من الآية (١١).

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠٣- ١٠٦، وشرح اللمع ١/ ٢٦٣- ٢٦٦.

واحد، وهذا لا يجوز، تقول في الرفع: (هذا فُوْكَ، وفُو زيدٍ) فالواو حرف الإعراب وهي علامة الرفع و(رأيت فايَ وفا زيدٍ) الألف حرف الإعراب وهي علامة النصب، و(مررتُ بفيكَ، وفي زيدٍ) الياء حرف الإعراب، وهي علامة الجر، فأما قول الشاعر:

*** خـالَـــطَ مــن سلْمَى خيـاشيــمَ وفَـا[1] ***

فهذا يُتأوَّل على وجهين: منها: أن يكون أراد (فاها) فحذف المضاف إليه ضرورة، وهو يقدره وينويه، ومنها: أن يكون هذا الشاعر ليس من لغته أن ينون القوافي، فلما أمن التنوين لم يحفل بإفراد الاسم.

وإذا لحقته الميم لم تلزمه الإضافة لأن الميم حرفٌ صحيحٌ يتحمل الحركات، تقول: (هذا فمٌ، ورأيتُ فمًا، ومررت بفمٍ) ضمة الميم علامة الرفع، وفتحتها علامة النصب، وكسرتها علامة الجر، ولا يتغير إعرابه عند الإضافة فتقول: (هذا فمك، وهذان فموان، وهذان فمواكا، وهذه أفواه)[2].

واستطرد قائلًا: أما القسم الثالث: فهو أربعة أسماء: (أبوك، أخوك، حموك، هنوك) هذه الأربعة إذا أضفتها إلى ظاهر أو مضمر أعربتها بالحروف نحو: (هذا أبو زيد وأخوه، ورأيت أبا زيد وأخاه، ومررت بأبي زيد وأخيه) وإذا أفردت هذه الأسماء سقطت فيها الواو، وإذا أضيف عادت إليها؛ لأن هذه الأسماء إذا أضيفت كمل معناها فكملوا حروفها ليدل نقصها على نقصان معانيها[3].

وأضاف: «وإذا ثنيت هذه الأسماء قلت: (هذانِ أبوان، ورأيت أبوي زيد، ومررت بأبويها) وفي

---

(١) هذا الرجز للعجاج، انظر: ديوانه ص٤٩٢، والبيت في المقتضب ١/ ٢٤٠ وقال عنه المبرد وليس عندي بلاحن لأنه حيث اضطر أوتى به في قافية لا يلحقه معها التنوين في مذهبه، والبيت في شرح المفصل ٦/ ٨٩، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠٦- ١٠٨، وشرح اللمع ١/ ٢٦٦- ٢٦٨.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠٨، وشرح اللمع ١/ ٢٦٨- ٢٦٩.

الجمع تقول: (هنوات، وآباء وآخاء، وأحماء) وتعرب بحركات ظاهرة»[١].

وذكر لُغَيّة عن بعض العرب في التثنية: (هذانِ أبان، ورأيت أبين، ومررت بأبين)[٢].

وقالوا في جمع السلامة: (هؤلاء أبون، ورأيت أبين، ومررت بأبين) وعند الإضافة تسقط النون فتقول: (هؤلاء أبوك، ورأيت أبي الزيدين، ومررت بأبي الزيدين).

وقد قرأ بعض المتقدمين[٣]: (وإله أبيْكَ) وهذه القراءة تحتمل تأويلين: أحدهما: أن يكون الاسم واحدًا، وجعل إبراهيم ﷺ بدلًا منه، ثم أضمرَ الهاء لتقدم ذكره، فكأنه قال: (وإله إسماعيل وإسحاق) ثم حذف المضاف وهو يقدره وينويه فبقي المضاف إليه في موضع جر، قال الشاعر:

أكُـــلَّ امـــريءٍ تحْســـبِيْنَ امْـــرأً ونـــارٍ توقَّـــدُ بالليـــل نـــارا[٤]

أراد: (وكلَّ نارٍ) فحذف (كُل) من اللفظ لتقدم ذكرها، وبقي المضاف إليه على جره، وأما التأويل الثاني: فأراد (وأبَيْنَ) فحذف النون للإضافة، والأسماءُ التي بعده في موضع جر؛ لأنه لما كان جمعًا أبدل منه جمعًا[٥].

وقال الثمانيني في **باب التثنية**: إنها تختص بالأسماء وهي على ضربين:

تثنية لغوية: وهي بعطف اسم على اسم بالواو نحو: (جاءني عبد الله وأبو القاسم)، وتثنية صناعية: وهي لكل ذاتين يشتركان في لقب واحد نحو: (زيد، زيد) وتقول فيهما: (جاء الزيدان) إيجازًا

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠٩، وشرح اللمع ١/ ٢٦٩.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص١٠٩، وشرح اللمع ١/ ٢٦٩. انظر هذه اللغة في التصريح ١/ ٦٥، وشرح الكافية ٢/ ١٧٥

(٣) انظر: معجم القراءات ١/ ١١٨، وقرأ بالإفراد ابن عباس وابن يعمر والجحدري وغيرهم.

(٤) البيت من المتقارب وهو لعدي بن زيد. انظر: الديوان ص١٩٩، ونسبه سيبويه إلى أبي داود في الكتاب ١/ ٦٦.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص١١٠، وشرح اللمع١/ ٢٧٠- ٢٧١.

واختصارًا[١]، وبيّن أن الشاعر إذا اضطر جاز أن يستعمل المفرد (الأصل) كقول الشاعر:

*** كـــأن بيــن فكهـــــا والفـــك[٢] ***

وعلامتها في الرفع ألف ونون والنصب والجر ياء ونون، وفي ذلك يقول ابن مالك:

بـــــالألف ارفـــــع المثنـــــى .....

وتخلـــف اليـــاء في جميعهـــا الألـــف جـــرًا ونصـــبًا بعـــد فـــتح قـــد ألـــف[٣]

نحو: (هذان الزيدَان، ورأيت الزيدَين، ومررت بالزيدَين)، وإنما فتحت ما قبل ياء التثنية ليفرق بين ياء التثنية وياء جمع السلامة، وقال قوم: إنما فتح ما قبل ياء التثنية ليدل على أنها وقعت موقع الألف وهذا مذهب جيد[٤].

وذكر الثمانيني أن «بلعنْبَرُ وبلهُجيْم وبلْحارث يقرون الألف في النصب والجر، كما أقروها في الرفع فقالوا: (جاءني الرجلان، ورأيت الرجلان، ومررت بالرجلان)[٥]، وقالوا: (قطعَ اللهُ يداهُ).

وقد تأول بعض النحويين قوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ﴾[٦]، على هذه اللغات، فقالوا: (هذانِ) في موضع نصب بـ(إن) فثبتت الألف في النصب كما ثبتت في الرفع، وأنشدوا:

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١١٦- ١١٧، وشرح اللمع ١/ ٢٧٨- ٢٧٩.

(٢) البيت من الرجز وهو لمنظور بن مرثد الأسدي وهو في شرح المفصل ٤/ ١٣٨، ٨/ ٩١، والخزانة ٧/ ٤٦٨، وانظر: التثنية والجمع في الإيضاح للزجاجي ص١٢١.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥٥- ٥٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٩.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص١١٨، وشرح اللمع ١/ ٢٨١.

(٥) انظر: معاني الحروف للرماني ص١١١.

(٦) الآية (٦٣) من سورة طه ﴿إن هذان لساحران﴾ (إنْ) بالتخفيف هي قراءة الجمهور، وقرأ نافع وابن عامر وحمزة وغيرهم (إنّ هَذان لساحِرانِ) وقرأ أبو عمرو واليزيدي والمطوعي والحسن وغيرهم: (إنّ هذَيْنِ لَساحرانِ)، انظر: كتاب السبعة معجم القراءات ٤/ ٨٩.

فـأطْرقَ إطْـراقَ الشُّـجاع ولـو يـرى مسـاغًا لنابـاهُ الشُّـجاعُ لصـمما[١]

قال: (لناباهُ) فأثبت الألف في موضع الجر.

وغير القبائل التي ذكرناها من العرب، وهم أفصحُ منهم، قالوا التثنية معربة، ولو ألزمناها طريقة واحدة لالتبس المعرب بالمبني فغيروا ليكون فرقًا بين المعرب والمبني»[٢].

وقال الثمانيني في تثنية المعتل: «جاءني القاضيان، أما المهموز فإن كانت همزته للتأنيث قلبت واو نحو: (صحروان)، وإن كانت الهمزة لغير التأنيث، فلا يخلو أن يكون الاسم ممدودا فتقر همزته: (رداءان)، وشذ من ذلك: عقلته بثنايين[٣]، وقد شبه قوم همزة الممدود المنصرف بهمزة التأنيث، فقالوا: (هذان رداوان) و(رأيت رداويْن)، و(مررت برداوين) فقلبوا الهمزة واوًا، هذه لغة قليلة»[٤].

وأضاف الثمانيني: «فإن كان المهموز غير ممدود أقررت همزته على كل حال، فقلت: (هذان قارئان،)، فأما (زكرياء) فالهمزة فيه بدل من ألف التأنيث، فإن تثنيته قلبتها واوًا فقلت: (هذان الزكرياوان)، و(رأيت الزكرياوين)، و(مررت بالزكرياوين).

فأما من قال (زَكْرِي) بسكون الكاف فهو من باب (قاضي)، تقول: (هذان الزكريان)، و(رأيت الزكريين)، و(مررت بالزكريين).

فأما من قال (زَكَرِيّ) بياء مثقلة فهو مثال (كرسي) فإذا ثناه قال في الرفع: (هذان الزكريان) وفي النصب: (رأيت الزكريين)، وفي الجر: (مررت بالزكريين)»[٥].

---

(١) البيت من الطويل، وهو المتلمس، الديوان ص٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٨، والخزانة ٧/ ٤٥٣.

(٢) الفوائد والقواعد ص١١٩، وشرح اللمع ١/ ٢٨١، ٢٨٢، وشرح التصريح ١/ ٦٥،وشرح المفصل ٣/ ١٢٩.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٩٢، ٤/ ٣٨٧، والمقتضب ٢/ ١٦٤.

(٤) الفوائد والقواعد ص١٢١، وشرح اللمع ١/ ٢٨٢، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٩١، وشرح الألفية على الأشموني ص١١٣.

(٥) الفوائد والقواعد ص١٢١- ١٢٢، وشرح اللمع١/ ٢٨٤.

وفي (زكريا) خمس لغات، زكرياء- بالمد-، وزكريا- بالقصر-، وزَكَريّ على وزن عربي، وزْكَري على مثال قُرشي، وزَكَري بتخفيف الياء وفي جميعها الكاف مفتوحة[١].

قال ابن سيده: في زكرياء أربع لغات، زكري مثل عربي، وزكري بتخفيف الياء وهذا مرفوض عند سيبويه وزكريا مقصورا، وزكرياء ممدودًا[٢].

وقد ذكر الثمانيني هاهنا لغة سادسة فيه بتسكين الكاف (زَكْرِي) بسكون الكاف وتخفيف الياء[٣]، وذكر لغة سابعة هي (زكري) بياء مثقلة مثل كرسي.

وأضاف الثمانيني: «وأما خصية وألية ففي التثنية: (هذان الخصيان والأليان)، و(رأيت الخصيين والأليين). وأما من قال: (خصية، وألية)، كما قال الشاعر[٤]:

لســـتُ أُبـــالي أن أكـــون مُحمقَـــهْ إذا رأيـــتُ خُصـــيةً معلَّقـــهْ[٥]

فله مذهبان[٦]: أجودُهما أن تقر التاء في التثنية، كما كانت في الواحد، فتقول: (هاتان الخصيتان، والأليتان)، و(مررت بالخصيتين، والأليتين).

والمذهب الثاني: أن تسقط التاء في التثنية، فتقول: (هذان الخصيان، والأليان)، و(رأيت الخصيين والأليين)، و(مررت بالخصيين والأليين) وهذه لغة مركبة من لغتين؛ لأنه أخذ الواحد من لغة من يقولها

---

(١) المخصص ١٦/ ١٧، وانظر: اللسان مادة (زكر).

(٢) انظر السابق الموضع نفسه.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص١٢١- ١٢٢، وشرح اللمع ١/ ٢٤٢.

(٤) هي امرأة من العرب، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٤٣، والخزانة ٧/ ٥٢٩.

(٥) هذا الرجز لامرأة من العرب، وهذه الحجة لا تقوم دليلًا على دعوى هذا المذهب، فقوله (هذان الخُصيان) دليل على إرادته تثنية (هذا الخُصْي) بدون تاء، حيث لم يقل (هاتان الخصيان) وكذا قال المبرد، في المقتضب ٣/ ٤١: يقال خصية، وخصي، فمن قال خصية قال خصيتان، ومن قال خصي قال خصيان، ومثله آلية وألى فمن قال ألية قال أليتان، ومن قال ألى قال أليان، وانظر: الكتاب ٤/ ٣٨٧، والخزانة ٧/ ٥٢٨، وشرح المفصل ٤/ ١٤٣.

(٦) انظر: اللسان مادة (خصى)، والخصية تؤنث إذا أفردت فإذا ثنوا ذكروا، ومن العرب من يقول: الخُصيتان.

بالتاء، وثنى على لغة من يقول الواحد بغير تاء»[١].

وأضاف الثمانيني: «وإن كان الاسم ثلاثيا ترد ألفه إلى أصلها الواو أو الياء فتقول: (هذان عصوان وهذان فتيان) وإن كان في الاسم لغتان الواو والياء عوّلت على الأكثر مثل: (رحبت بالرحى ورحوت بالرحا) فتقول: هاتان رحيان، فإن أشكل عليك الأمر فاعتبرها بالإمالة فإن حسنت الإمالة فثنها بالياء نحو: هذان متيان»[٢].

واتفق الثمانيني مع النحاة في تثنية المقصور الزائد على ثلاثة أحرف بقلب ألفه ياءً: مغزيان، مرميان، يحيان، موسيان[٣].

وبيّن الثمانيني أن: «في الناس من قال: (النون) تكون عوضًا من الإعراب والتنوين إذا كان في الواحد إعراب وتنوين، كقولك (الزيدان) [٤]، وتكون عوضًا من التنوين نحو قولك: (عصوان)، وتكون عوضًا من الإعراب إذا قلت: (أحمران)»[٥].

وأضاف: «وفي الناس من قال: ثبتت (النون) لبعدها من موضع الألف واللام، وهذا ضعيف كان ينبغي أن يثبت التنوين لبعده من موضع الألف واللام. وتحذف النون مع الإضافة؛ لأن المضاف إليه يعاقبُ النون على موضعها فيمنعها من الثبوت، والألف واللام لم تعاقب النون على موضعها، فلأجل هذا لم تمنع من ثبوتها، وثبات النون مع المضاف يمنع من اتصال المضاف بالمضاف إليه، ويمنع من تعريفه، وهذا يؤدي إلى ألا يتعرف المضاف أبدًا، فلما كان يؤدي ثبات النون في الإضافة إلى الفساد اطرح.

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٢٢، وشرح اللمع ١/ ٢٨٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص١٢٢- ١٢٣، وشرح اللمع ١/ ٢٨٦.

(٣) الفوائد والقواعد ص١٢٤، والكتاب ٣/ ٢٢٢، ٤/ ٣٠٢.

(٤) قال ابن برهان في شرح اللمع ١/ ٢٤: ودخلت النون المثنى والمجموع في الأصل بدلًا من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، ثم صارا من خصائص التثنية.

(٥) الفوائد والقواعد ص١٢٦، وشرح اللمع ١/ ٢٨٩.

وقال بعض الناس: (النون) عوض من الإعراب والتنوين، فثبتت مع الإعراب في الألف واللام، وسقطت مع المضاف إليه فكأنها سقطت بحيث يسقط إحدى بدليها وهو التنوين، وثبتت حيث يثبت إحدى يديها وهو الإعراب مع الألف واللام فيتعدل الكلام ويتناصف»[(١)].

ومن أوهام الثمانيني تعليله في اجتماع النقيضين أن نون التثنية والجمع تقوم مقام التنوين في المفرد وعلل إلحاق اللام في نحو (الرجلان) بأن النون إنما دخلت على النكرة عوضًا من الإعراب والتنوين، ثم طرأت الألف واللام فلم تقو على إسقاط النون لقوتها بالحركة، وإنما قويت الألف واللام على إسقاط التنوين لضعفه وموته بالسكون[(٢)].

وبيّن أن «النكرات التي لا يصح تعريفها لا يجوز تثنيتها ولا جمعها، نحو: (أين، وكيف، وإذ، وإذا، وثُمّ، وحيْثُ، وأنى، وأيَّان، ومتى، وكمْ) وما كان في معنى هذه الأسماء التي وصفتها من الأصوات، نحو: (غاقِ غاق) في صوت الغراب، و(صهْ) في معنى اسكت.

وأما المعارف التي لا يجوز تنكيرها كالمضمرات والمبهمات، وما جرى مجراها فلا يجوز تثنيتها ولا جمعها. فإن قيل: فقد قالوا في المبهمات: (هذان) فثنّوا، وجمعوا فقالوا: (هؤلاء). قيل له: ما ثنوا واحدًا وإنما صاغوها، للمثنى اسمًا، وللجمع اسمًا، كما صاغوا للواحد، يدلك على صحة هذا أن التثنية والجمع من هذا لا يدخله الألف واللام ولا يضاف، ولو كان ثنى أو جمع لكان يضاف أو يدخله الألف واللام، والذي يبين صحة هذا أن الإشارة التي بها يتعرف الواحد بها تتعرف التثنية والجمع. وكذلك المضمرات في قولك: (نحن وهما وهم وهن) ولم يثن الواحد ويجمع فيتنكر، وإنما هي علامات علقت على المثنى والمجموع، والذي به يعرف واحدها، به يعرف تثنيتها وجمعها»[(٣)].

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٢٧، وشرح اللمع ١/ ٢٩٠.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص١٢٦ وانظر مقدمة محقق الكتاب د. عبد الوهاب كحله (نب)، وشرح اللمع ١/ ٢٨٩.

(٣) الفوائد والقواعد ص١٢٩، وشرح اللمع ١/ ٢٩١.

* باب الجمع:

بيّن الثمانيني أن الجمع يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وهو على ضربين: جمع تكسير، وجمع تصحيح؛ وجمع التكسير يشترك فيه المؤنث والمذكر، ولا يسلم فيه نظم الواحد، وهو كثير، يكون للواحد منهما جمعان، وربما كان له أكثر من ذلك، وهذا يختص بالثلاثة منها وما زاد عن الثلاثة فليس له في التكسير إلا جمع واحد(١).

وقد وصف الدكتور عبد الوهاب كحلة كلامه هذا عن جمع التكسير بأنه غامض(٢).

ويرى البحث أن هذا الكلام ليس غامضًا، فالمفرد المكوّن من ثلاثة أحرف له أكثر من جمع نحو (أسد) فجمعها (أسود، وأُسد، وآساد) وهذا كثير في اللغة(٣).

وما يستدرك على الثمانيني قوله: «وما زاد عن الثلاثة فليس له في التكسير إلا جمع واحد» فهذا ليس بصحيح فقد يكون له أكثر من جمع نحو: عناق فجمعها أعنق وعنوق، وغراب جمعها أغربة وغربان، والأمثلة على ذلك كثيرة(٤).

أما جمع السلامة فهو ما سلم فيه نظم الواحد، وأتت علامته في آخره، وهو على ضربين: جمع تذكير، وجمع تأنيث، وسنقدم الكلام على جمع التذكير لأن المذكر أصل للمؤنث(٥).

وقال الثمانيني عن جمع سلامة التذكير: «هو اسم مذكر علم عاقل، أو صفة لمذكر العاقل، إذا لم يكن في آخرهما تاء تأنيث، ويزاد على حرف إعرابه في الرفع واو ونون نحو (هؤلاء الزيدون) وفي النصب

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٣٠، وشرح اللمع ١/ ٢٩٤.

(٢) انظر: مقدمة المحقق لكتاب الفوائد والقواعد (نج).

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٩، ٢٧٧، ٦٣٩، وشرح الشافية ١/ ٢٦٩- ٢٧٠، ٢/ ٢٧٣، والبحر المحيط ١/ ٤٥٥، وارتشاف الضرب ١/ ٤٠١- ٤١٦.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٦٠٥- ٦٠٧، وشرح المفصل ٥/ ٤٣- ٤٧، وشرح التصريح ٢/ ٣٠٢- ٣٠٤.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص١٣٠، ١٣١، وشرح اللمع ١/ ٢٩٤، ٢٩٥.

والجر ياء ونون نحو: (رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين) فالواو في الرفع علامة إعرابه، وكذلك الياء في النصب والجر»[١]. وقال: (كل اسم) تحرزًا من الفعل والحرف، و(مذكر) تحرزًا من المؤنث، و(علمَ) تحرزًا من النكرات ومن المعارف التي ليست بأعلام، و(عاقل) تحرزًا مما لا يعقل، و(إذا لم يكن في آخره تاء تأنيث) تحرزًا من اسم في آخره تاء تأنيث، و(صفة لمذكر) تحرزًا من صفة ما لا يعقل. وقال: «واعلم أن المؤنث إذا وافق المذكر في اسمه جاز أن يدخل معه في جمعه، لأنا قد وجدنا العرب قد سمت امرأة بجعفر، وأخرى بزيد، فإن قال القائل: (قام الزيدون) إن كان اسم امراة (زيدًا) جاز أن تدخل في جمعهم كما دخلت في اسمهم»[٢].

وهذا ما أكده الثمانيني؛ حيث قال: «وإنما قال النحويون في كتبهم (لا يجوز الجمع بالواو والنون للمؤنث إذا كان منفردًا)، ولم يقولوا: إذا كان تابعًا للمذكر، وإن نقلت بالصفة التي على وزن (أفعل) ومؤنثة (فعلاء) إلى المذكر جاز جمعه نحو: (أحمرون)، وكذلك (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) إن سميت به مذكرا جمع بالواو والنون فتقول (جاءني السكرانون)»[٣].

وقال عن جمع المذكر: «إنه أخص الجموع»[٤].

وتحدث عن اسم الجمع نحو: عشرون «وهذا يشترك فيه من يعقل، ومن لا يعقل، وهو ما ليس فيه واحد من لفظه»[٥].

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٣٣، وشرح اللمع ٢/ ٢٩٦- ٢٩٧، وانظر: الكتاب ١/ ١١٧- ١١٨، وشرح الأشموني ١/ ٨١- ٨٩، وشرح المفصل ٥/ ١١- ١٢، وأوضح المسالك ١/ ٥٧- ٥٨، والمقتضب ٤/ ٣٥- ٣٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص١٣٤، وشرح اللمع ١/ ٢٩٨.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص١٣٤- ١٣٥، وشرح اللمع ١/ ٢٩٨- ٢٩٩، والكتاب ٣/ ٤٠٦- ٤٠٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٥- ٤٨.

(٤) الفوائد والقواعد ص١٥١، وشرح اللمع ١/ ٣١٧.

(٥) الفوائد والقواعد ص١٥١، وشرح اللمع ١/ ٣١٧- ٣١٨.

ودار خلاف بين النحاة حول المثنى والجمع؛ فالجمهور على أنهما معربان خلافًا للزجاج[١]، في المثنى، فإنه عنده مبنى، وقياس دليله في المثنى يقتضي أن هذا الجمع مثله[٢]، وقد فصّل ابن الأنباري الخلاف فقال: ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب، وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد والمازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وحكى عن أبى إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان[٣].

وقال الثمانيني: «الصحيح مذهب سيبويه، وهو أنها حروف إعراب، وليس فيها إعراب لا ظاهر ولا مقدر، ولكن الانقلاب من حال إلى حال يدل على استحقاق الإعراب، والذي يدل على صحة مذهب سيبويه أن كل حرف زائد على كلمة لمعنى يحدث فيها يوجد بوجوده، ويعدم بعدمه صار هو حرف الإعراب»[٤].

وقال أيضًا: «ينبغي أن تكون هذه الحروف ليس فيها حركة لا ظاهرة ولا مقدرة، وإذا زال الإعراب عنها ظاهرًا أو مقدرًا جعل سيبويه الانقلاب من حال إلى حال دليلًا على الإعراب، ثم احتاط بأن جعل النون عوضًا من الإعراب والتنوين، فقد جمع بين دليلين على معنى واحد»[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١١٧- ١١٨، والمقتضب ٢/ ١٥١، وهمع الهوامع ١/ ٤٨، ورأى الزجاج في شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٥١.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٨.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ٣٣- ٣٩، وشرح التسهيل ١/ ٧٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٤، ١٥، والمقتضب ٢/ ١٥٢، والجمل للزجاجي ص٣، ٥، وهمع الهوامع ١/ ٤٧.

(٤) الفوائد والقواعد ص١٤٠، وشرح اللمع ١/ ٣٠٦.

(٥) الفوائد والقواعد ص١٤١، وشرح اللمع ١/ ٣٠٧.

وقال أيضًا: «وإذ ثبت أن هذه الحروف (حروف إعراب) بطل مذهب من يقول إنها (إعراب) لأن (الإعراب) لا يدل على زيادة في العدد ولا نقص، وقد بينا أيضًا أن (الإعراب) لا يكون بالحروف، فكل هذا يبطل مذهب من يقول بأن هذه الحروف (إعراب).

وإذا ثبت أنها (حروف إعراب) بطل مذهب (الأخفش) لأنه يقول: التثنية والجمع ليس فيهما حروف إعراب.

ويبطل مذهب الجرميّ من وجهين: أحدهما: أن يقال له (الألف) في الرفع من أي شيء انقلبت؟ (والواو) في رفع الجمع من أي شيء انقلبت. فلا تجد عن هذا جوابًا.

وأيضًا فلو كان الانقلاب إعرابًا لم يجز أن يعوض منه، وقد جعلنا (النون) عوضًا من الإعراب، لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه، وسيبويه لا يلزمه فهو قد جمع بين الدليل على الإعراب، وبين العوض من الإعراب وهذا جائز»[(١)].

ونلاحظ من كلام الثمانيني أنه علل بالظواهر العربية، فعلل هنا بظاهرة التعادل، ويقارب معناها عنده من الموازنة بين طرفي الكلمة أو الكلام. وأيضًا استخدم خلع الأدلة[(٢)] ونلاحظ أنه راعى الظاهرة الصوتية في التعليل، فعلل منع ضم الواو من جمع المذكر السالم في نحو (الزيدون) بالعلة نفسها، فقال: «وإنما يجز أن تضم الواو في الرفع لأن الضمة من جنس الواو، فكأنه قد جمع بين واوين، وكأنه قد جمع بين أربع ضمات لأن الواو بإزاء ضمتين من حيث كان الحرف أقوى من الحركات، وضمة قبل الواو، وضمة على الواو للرفع، والجمع بين أربع ضمات مكروه»[(٣)]، وقد أعاد هذا التعليل في موضع آخر فقال: «فلو

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٤٠- ١٤١، وشرح اللمع ١/ ٣٠٧- ٣٠٨.

(٢) انظر: مقدمة المحقق د. عبد الوهاب كحله لكتاب الفوائد والقواعد ص(له).

(٣) الفوائد والقواعد ص١٣٢، وشرح اللمع ١/ ٢٩٦- ٢٩٧.

حركت بالضم لتوالى في الرفع أربع ضمات، ضمة قبل الواو، والواو بإزاء ضمتين، وضمة النون»[١]، بمثله علل لحالة الجر أيضًا فقال: «ولم يجز أن يكسروا الياء لأن الكسرة من جنس الياء، فكأنه يكون قد جمع بين ياءين، ولأن الياء بإزاء كسرتين وقبلها كسرة فيكون قد والى بين أربع كسرات»[٢].

وأما النون فذهب الزجاج إلى أنها عوض من حركة الواحد[٣]، وذهب ابن كيسان[٤] إلى أنها عِوض من تنوينه، وذهب أبو علي الفارسي وأبو الفتح إلى أنها عِوض من الحركة والتنوين اللذين في المفرد الكائن هما فيه، وعوض من الحركة فقط في تثنية أحمر وما شابه؛ إذ لا تنوين فيه، وعوض من التنوين فقط في (عصًا، قاضٍ) إذا لا حركة فيه، ولا عوض من واحد منهما في تثنية (حبلى وهذا والذي) [٥]، وذهب الفراء إلى أنها نفس التنوين لا نون فيها، وأنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد، ثم حُمل سائر التثنية والجمع على ذلك[٦]، وذهب سيبويه إلى أنها زيادة في الآخر ليظهر فيه حكم الحركة التي كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارة، وحكم التنوين أحرى أن يعوض منهما[٧]، وذهب ابن مالك إلى أنها لرفع توّهم الإضافة نحو: رأيت بني كرماء، أو الإفراد نحو: هذان[٨].

وقد ذكر الثمانيني هذه القضية وأوجه الاختلاف فيها، وأيّد رأي ابن جني وأبي علي الفارسي وهو: أن النون عِوض من الإعراب والتنوين في المفرد الموجودين فيه، وعِوض من الحركة في نحو (أحْمر)،

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٣٢، وشرح اللمع ١/ ٢٩٦- ٢٩٧.
(٢) الفوائد والقواعد ص١٣٢، وشرح اللمع ١/ ٢٩٦- ٢٩٧.
(٣) انظر: إعراب القرآن ١/ ٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٨.
(٤) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٨.
(٥) انظر: همع الهوامع ١/ ٤٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٩.
(٦) انظر: همع الهوامع ١/ ٤٨.
(٧) انظر: الكتاب ١/ ١٧، ١٨.
(٨) انظر: شرح التسهيل ١/ ٧٥.

وعِوض من التنوين نحو: (عصًا، وقاضٍ) وهذا- كما قال الثمانيني- هو رأي سيبويه[١].

ونلاحظ من ذلك أن الثمانيني استخدم خلع الأدلة في هذه المسألة ليثبت الرأي الراجح في النهاية، ويرى البحث أن الخلاف في هذه الحروف وهذه النون ليس تحته طائل، ولا يبنى عليه حكم كما قال أبو حيان[٢].

وتحدث الثمانيني عن جمع (ثبة) و(سنة) وما أسقطت لامه فقال: «ثِبون وسِنون بكسر أوله وهذا ضرب من التكسير والتغير[٣]، وإن قيل: قد قالوا حرَّة وإحرُّون وإحرِّين[٤].

قيل له: عن هذا جوابان، أحدهما: أنه قد أدغم العين في اللام فصار الإدغام بمنزلة المحذوف، والجواب الثاني: أن المشدد للشاعر أن يخففه فصار المعرّضُ للحذف والتخفيف بمنزلة ما قد خفف فجبروه بأن جمعوه بالواو والنون، وجعلوا الحرف في أوله تغييرًا له كما غيروا بالحركة في (ثُبون وسنُون) فقام الحرف مقام الحركة.

وقال في أرض أرضون وأصلها أرضة وحذفوا التاء وشبهوها باللام المحذوفة من سنة فجبروها بأن جمعوها بالواو والنون، وغيروا أوسطها بالحركة، فكما غيروها في الجمع بالألف والتاء أرضَات ففتحوا أيضًا في الجمع بالواو والنون أرضون»[٥].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٢٧، ١٣٦- ١٣٧، وشرح اللمع ١/ ٣٠٢- ٣٠٣.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧١.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص١٥٢، وشرح اللمع ١/ ٣١٨.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٥٩٩: «وزعم يونس أنهم يقولون حرة وحرون جمعوه بالواو والنون يشبهونه بقولهم أرض وأرضون لأنها مؤنثة مثلها... قال وزعم يونس أيضًا أنهم يقولون: حرة وإحرون، يعني الحرار كأنه جمع إحرة».

(٥) الفوائد والقواعد ص١٥٢، وشرح اللمع ١/ ٣١٩، وانظر: الكتاب ٣/ ٥٩٩، والمقتضب ٤/ ٢٤.

*** جمع سلامة التأنيث:**

علامة جمع التصحيح في المؤنث ألف وتاء زائدتان في آخره، والذي يجمع به أنواع: أحدها: ما فيه تاء تأنيث علمًا أو اسم جنس أو مدلول بها على تأنيث أو مبالغة وتاء (بنت، وحد، أخت) للمذكر والمؤنث، وغير ذلك (كيت) فتقول: فاطمات وسنبلات وأخوات وكيتات) وعلم المؤنث نحو (زينبات) وصفة ما لا يعقل مذكرًا نحو (راسيات) ومصغّر ما لا يعقل مذكرًا نحو: (دريهمات ولقيمات) واسم الجنس المؤنث بالألف، ويشمل الاسم نحو: (بهمى، بهيماتٍ، وصحراء، صحراوات) والصفة نحو (حبلى، حبليات، سيراء، سيراوات)[(١)].

وفي ذلك قال الثمانيني: «المؤنث على أربعة أقسام: القسم الأول: ما ليس فيه علامة تأنيث نحو: (هند، عقرب، زينب، هندات، عقربات، زينبات).

والقسم الثاني: أن يكون فيه تاء التأنيث التي تنقلب في الوقف هاء عند أكثر أهل اللغة[(٢)]، نحو: شجرة، وبقرة سواء كان هذا الاسم المذكر أو مؤنث أو لصفتهيا نحو: (مسلمة، وحمزة، وعلامة، وربعة: مسلمات، حمزات، علامات، ربعات).

والقسم الثالث: الاسم المنتهى بألف التأنيث المقصورة نحو: (دنيا، ذكرى: دنييات، ذكريات).

والقسم الرابع: الاسم المنتهى بهمزة انقلبت عن ألف التأنيث نحو: (صحراء، وعاشوراء، فعند الجمع نقول: صحراوات، وعاشوراوات)»[(٣)].

وقد استخدم الثمانيني من أصول العربية خلع الأدلة ليبيّن أن الألف والتاء في نحو: مسلمات دلالة

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٤٠٠- ٤٠٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٩٦- ٢٩٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٥- ٥٨٩.

(٢) قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب أن أناسًا من العرب يقولون في الوقف طلحت كما قالوا في تاء الجمع قولًا واحدًا في الوقف والوصل. انظر: الكتاب ٤/ ١٦٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص١٤٤- ١٤٥، وشرح اللمع ١/ ٣١٠- ٣١١.

الجمع والتأنيث، وليس كما قال البعض التاء للتأنيث والألف للجمع، وفي ذلك يقول: «واختلف النحويون في هذه الألف والتاء: فقال بعض المتقدمين: (التاءُ) للجمع والتأنيث، ودخلت الألف فرقًا بين الواحد والجمع، وقال بعضهم: (التاءُ) للتأنيث، و(الألف) للجمع.

وأجمع المتأخرون على أن (الألف والتاء) يفيدان الجمع والتأنيث من غير تفصيل، والذي يدل على أنهما تفيدان التأنيث مع الجمع إسقاط التاء التي كانت في الواحد لما قلت (مسلمات وقائمات) لأنه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث في اسم واحد.

فلا يخلو أن يسقطوا (التاء) الأولى أو يسقطوا الثانية، ولا يجوز أن يسقطوا الثانية لأمرين.

أحدهما: أنها تفيد الجمع كما تفيد التأنيث، ولو أسقطوها بطل علم الجمع، والثاني: أنها زيدت مع الألف وصارتا كالحرف الواحد، فلو سقطت لسقطت الألف بسقوطها وبطل علامة الجمع.

فلما استحال إسقاط الثانية سقطت الأولى لوجهين:

أحد الوجهين: أن الثانية قد أغنت عنها في التأنيث. والآخر: أن إسقاطها لا يؤدي إلى إسقاط حرف آخر، والإسقاط الذي لا يؤدي إلى إسقاط شيء آخر أولى.

و(التاء) في جميع هذا الجمع هي حرف الإعراب تضمها في الرفع وتكسرها في الجر، وتجعل النصب تابعًا للجر في التكسير»[(١)].

وإن سأل سائل: (لم تبع النصب الجر (في الإعراب)؟

قال الثمانيني: «المؤنث فرع على المذكر وهو جمع سالم، كما أن المذكر جمع سالم، والصدر في هذا صحيح كما أن الصدر ثم صحيح، والكسرة في التاء نظيرة الياء في المذكر، فكما قلت في المذكر: (مررت بالزيدين ولقيت الزيدين) فتبع النصب بالجر في الياء، كذلك تبع النصب الجر في الكسرة فقلت: (مررت بالهندات، ورأيت الهندات)، ولو قلت في النصب: (رأيت الهندات) ففتحت التاء لكنت قد أعطيت الفرع

(١) الفوائد والقواعد ص١٤٧، وشرح اللمع ١/ ٣١٣، ٣١٤.

أكثر من الأصل، وهذا غير جائز»[١].

وبيّن أن العرب قد جمعوا من مذكر ما لا يعقل أسماءً معدودة: (بالألف والتاء كأنهم أرادوا الجماعة، وتلك الأسماء معدودة) تحفظ ولا يقاس عليها، قالوا: بوْنُ وبوْنات، وخوان وخوانات، وهاوُن وهاوُنات، وسبَحْل وسبحلات، وربحل وربحلات، وسرادق وسرادقات، وبوق وبواقات، وإصطبل وإصطبلات، وحمام وحمامات، وإيوان وإيوانات، وسجل وسجلات[٢]. وإن أتى منه شيء فهو على هذا القياس[٣].

❁❁❁

(١) الفوائد والقواعد ص١٤٨، وشرح اللمع ١/ ٣١٥، وانظر: شرح المفصل ٥/ ٧، ٨.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٦١٥، ،اللسان مواد (بون، خون، هون، سبحل، ربحل، سردق، بوق، اصطبل، حمام، أون، سجل).

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص١٥٠- ١٥١، وشرح اللمع ١/ ٣١٧.

openkandil.com